النقود الآثارية

الرافضة للأقوال النحوية في الهداية في شرح الكفاية لشعبان الآثاري تـ (٨٢٨ هـ) دراسة تحليلية

بقلم الدكتور

إيمان أحمد إسماعيل حمودة

أستاذ اللغويات المساعد في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات في الإسكندرية ، جامعة الأزهر ، جمهورية مصر العربية مصر.

المجلد السادس والعشرون للعام ٢٠٢٢م

الجزء الخامس (إصدار ديسمبر)

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠٢٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

النقود الآثارية الرافضة للأقوال النحوية في الهداية في شرح الكفاية لشعبان الآثاري تـ (٨٢٨ هـ) دراسة تحليلية

إيمان أحمد إسماعيل حمودة

قسم اللغويات المساعد في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات في الإسكندرية ، جامعة الأزهر ، جمهورية مصر العربية مصر..

البريد الإلكتروني : eman05613@gmail.com

الملخص

تتناول هذه الدراسة نقود شعبان الآثاري (ت٨٢٨هـ) الرافضة للأقوال النحوية في الهداية في شرح الكفاية بالدراسة والتحليل، في محاولة لإبانة الملمح النقدي عنده من حيث مفهومه ، وأنواعه، والوقوف على أساليبه، ومصطلحاته ، وطرق عرضه ، وقسمت الدراسة إلى مقدمة ذكرت فيها أهمية البحث، وأسباب اختياره ، وتمهيد: تناولت فيه السيرة الذاتية للآثاري، وثلاثة مباحث: المبحث الأول : مفهوم النقد وأنواعه. المبحث الثاني : صور النقد ، وأساليبه ومصطلحاته عند الآثاري. المبحث الثالث: شخصية الآثاري النقدية في ميزان النقد، وخاتمة، وثبت المصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية : النقد ، اللغوي ، شعبان ، الآثاري ، في الهداية في شرح الكفاية ، أنواع ، النقد ، الإحصائي.

الترقيم الدولي الإلكتروني
ISSN 2636 - 316X

الترقيم الدولي
ISSN 2356-9050

Archaeological coins rejecting the grammatical sayings in the guidance in explaining the sufficiency of Shaban al-Athari T (828 AH) an analytical study

Eman Ahmed Ismail Hammouda

Assistant Department of Linguistics at the Faculty of Islamic and Arabic Studies for Girls in Alexandria, Al-Azhar University, Arab Republic of Egypt, Egypt.

Email: eman05613@gmail.com

Abstract

This study deals with the criticism of Shaaban al-Athari (d. The reasons for his choice, and a preface: dealt with the biography of the archaeologist, and three topics: the first topic: the concept of criticism and its types. The second topic: forms of criticism, its methods and terminology for the archaeologist. The third topic: the personality of the critical archaeologist in the balance of criticism, a conclusion, and proven sources and references.

Keywords: criticism / linguistic / Shaaban / archaeological / in al-Hidaya fi Sharh al-Kifaya / types of / criticism / statistical .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله ، خلق الإنسان ، وعلمه البيان ، والصلاة والسلام على الهادى الأمين سيد الخلق ، والمرسلين ، النبي الأمي الذي جاء بالنور المبين ، والسلام على من اتبعه بإخلاص إلى يوم الدين .

وبعد ،،،، فقد أنار علماء العربية آفاق الحقل النقدي اللغوي على مدار العصور لمن عاصرهم وجاء بعدهم إلى يومنا هذا بما أبدعوه من نفائس زخرت بها مكتبة التراث العربي ، ومن هذه النفائس كتاب موسوم بالهداية في شرح الكفاية للعالم الجليل شعبان الآثاري المصري (ت 828هـ)، فهو يُعد موسوعة شاملة للنحو والصرف والعروض، وغني بمسائله الجامعة لآراء النحاة ، ونقود صاحبه الجريئة اللاذعة لتلك الآراء، وهو السبب الأول والدافع الرئيس وراء تلك الدراسة، والسبب الآخر يتعلق بمجال النقد الذي يبرز مقدرة العالم العلمية، والثقافية، والفكرية، وقد تناولت الموضوع الموسوم بـ:(النقود الآثارية الرافضة للأقوال النحوية في الهداية في شرح الكفاية ؛ لشعبان الآثاري تـ(٨٢٨ هـ) – دراسة تحليلية) في إطار المنهجين: الوصفي والتحليلي، حيث يقوم البحث بوصف آراء النحاة الواردة في ثنايا الكتاب، والتي شملها نقد الآثاري – الرافض لها – وقد تناولت بعضها على سبيل المثال لا الحصر؛ لأن المجال لا يتسع ، ثم قمت بتحليلها وعرضها على ميزان القياس النحوي ، وقمت بالرد عليه ، وقد جاءت الدراسة في مقدمة ذكرت فيها أهمية البحث، وأسباب اختياره ، وتمهيد: تناولت فيه السيرة الذاتية للآثاري، وثلاثة مباحث، المبحث الأول: مفهوم النقد وأنواعه. المبحث الثاني: أنواع النقد، وصوره، وأساليبه عند الآثاري. المبحث الثالث: شخصية الآثاري النقدية في ميزان النقد، وخاتمة، وثبت المصادر والمراجع، وفهرس المحتوى.

وقد اعتمدت في عمل هذه الدراسة على شرح الهداية في شرح الكفاية النسخة المحققة في أربع رسائل علمية لم أحصل إلا على ثلاثة منها ، اثنين ماجستير وواحدة دكتوراه ، وهن:

١- (الهداية في شرح الكفاية – لزين الدين شعبان بن محمد الآثاري – من بداية الاسم المضمر إلى نهاية الفعل الصحيح) تحقيق: سعيد بن على الغامدي – رسالة ماجستير – كلية اللغة العربية جامعة أم القرى – عام ١٤٢١هـ– ورمزت له مج١.

٢- (الهداية في شرح الكفاية) لزين الدين شعبان بن محمد الآثاري، من أول الإعراب والبناء إلى نهاية المنسوب، تحقيق: عبد الرحمن بن زايد الشعشاعي البيشي – رسالة ماجستير– كلية اللغة العربية جامعة أم القرى – عام ١٤٢٣ هـ ، ورمزت له مج٢.

٣- (الهداية في شرح الكفاية) من بداية الفصل الثالث (الحرف) إلى نهاية ألف القطع والوصل)، تحقيق : ليث بن محمد لال محمد – دكتوراة([1]) – كلية اللغة العربية جامعة أم القرى –عام ١٤٢٣ هـ ، ورمزت له مج٣.

الدراسات السابقة :

توجد رسالة موسومة بـ (شعبان الآثاري وجهوده في النحو) للباحث: محمد حسين نجم ، في جامعة الموصل كلية الآداب ، ولم تسنح الفرصة للاطلاع عليها .

١ – تتكون من مجلدين لم يصلني منهما إلا المجلد الثاني ويبدأ بصفحة ٣٢١.

[التمهيد] : الآثاري ت (٨٢٨هـ) حياته وآثاره .

●**اسمه ،ونسبه ، وكنيته ،ولقبه ،ومولده ،ونشأته**(١): هو شعبان بن شمس الدين محمد بن شرف الدين داود بن علي بن أبي المكارم، الموصلي، الشافعي، القاهري نشأة ووفاة ، والمكنى بأبي سعيد زين الدين، والملقب بالآثاري، وسبب شهرته بهذا اللقب أنه كان في رباط الآثار النبوية فترة من الزمن في مصر، ولد شعبان الآثاري (٧٦٥هـ – ١٣٦٤م) في ليلة النصف من شعبان عام خمسة وستين وسبعمائة ، وقيل: عام تسع وستين وسبعمئة، قيل: إن ولادته كانت في الموصل ، وقيل : إنها كانت في مصر، ونشأ الآثاري طالبا للعلم على يد الشيخ أبي علي الزفتاوي حيث تعلم منه أسس فن الخط العربي إلى أن اجتازه إلى مرحلة المهنة ؛ لجمال خطه بجانب موهبته في نظم الشعر، ثم شرع في حفظ المختصرات والمتون؛ ليشتغل بعلمي العربية والعروض.

●**المناصب التي تولاها :** تولى عدة مناصب منها: توقيع الحكم ، والمراد بالتوقيع الكتابة على رقاع مظالم الولاية، ثم نقيب الحكم في مصر وهي من يؤدي بعض الأعمال للحاكم، ثم استقر كمحتسب في مصر القديمة – وهو من يحسب ويكيل الموازين– وعُزل في أيام الظاهر برقوق بسبب مال عجز عنه كان في عهدته، وعُين غيره (٢)، ثم رحل إلى اليمن وكان له فيها حظ وفير؛ لما يجيده من جمال الخط ونظم الشعر فمدح ملكها وأعيانها فأجزلوا له العطاء إلى أن انقلب عليهم، وصار يهجوهم؛ لذلك نفوه إلى الهند ورغم ذلك أُكرم فيها، ثم رجع على مكة ومكث فيها ما يقرب من عشر سنوات تزوج حينها جارية من جواري الأشراف، وقد حدثت له أمور كثيرة اضطر على إثرها الرحيل إلى دمشق إلى أن داهمه المرض، فعاد إلى القاهرة، ومات يوم قدومه، وورثه أخوه.

---

١ – ينظر : الضّوء اللّامع٣/ ٣٠١، والسحب الوابلة على ضرائح الحنابلة ١/ ٣٠٦ .

٢ – ينظر : السلوك لمعرفة دول الملوك ٥/ ٤٠٩ ، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار للمقريزي ١/ ٢٤٠ – ٢/ ٨٧ – ٣/ ٢٩٢ .

●**شيوخه :** أخذ صاحب الهداية العلم عن كثير من الأساتيذ والشيوخ ، ومن أبرزهم : **ابن ظُهيرة (ت ٧٩٢)**([1]) **، وإبراهيم بن موسى بن أيوب الأبناسي (ت ٨٠٢هـ)** ([2])**، والحافظ زين الدين العراقي(ت ٨٠٦هـ)** ([3]) **، وكمال الدين الدميري (ت ٨٠٨)** ([4]) **، والشيخ أبو علي الزفتاوي (ت ٨٠٦هـ)** ([5]) **، وبدر الدين الطُنبذي (ت ٨٠٧، وقيل : ٨٠٩)** ([6]) **وغيرهم.**

●**تلامذته : ومنهم : أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)** ([7]) **، حُسَيْن بن مُحَمَّد بن حسن بن عِيسَى بن مُحَمَّد بن أَحْمد بن مُسلم (ت٨٥٦ هـ)** ([8])**، ويحيى بن زكريا الزيني السنيكي (ت ٩٢٥ – وقيل : ٩٢٦ هـ)** ([9]) **.**

●**مؤلفاته** ([10]) **: ترك الآثاري تراثًا ضخمًا من المؤلفات ومنها على سبيل المثال :**

١- **الحلاوة السكرية أرجوزة في النحو جاءت في مئة بيت** ، تح : أ. هلال ناجي ، عالم الكتب – ط١.

---

١ – ينظر : المقفى الكبير ١/ ٢٧٥.

٢ – إنباء الغمر بأبناء العمر ٢/ ١١٢.

٣ – الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة ص ١٠٨.

٤ – ينظر : بهجة الناظرين إلى تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين ١ / ١٠٠ وما بعدها .

٥ – ينظر : المجمع المؤسس للمعجم المفهرس3/ ٢٥٥ .

٦ – ينظر : طبقات الشافعية ١٦/٤ ، وبهجة الناظرين إلى تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين ١/ ١٣٨.

٧ – شذرات الذهب في أخبار من ذهب ١/ ٧٤.

٨ – الضوء اللامع ٣/ ١٥٥-١٥٦.

٩ – إمتاَعُ الفُضَلاء بتَراجِم القرّاء فِيما بَعدَ القَرن الثامِن الهِجري ٢/ ١٢٣.

١٠ – ديوان الإسلام ١/ ٧٥ ، والأعلام للزركلي ٣/ ١٦٤ ، ومعجم المؤلفين ٤/ ٣٠٠ .

٢- **القلادة الجوهرية في شرح الحلاوة السكرية** ، تح : د. إبراهيم عبد الرازق بسيوني – دكتوراة – في جامعة الأزهر ١٩٨٩م .

٣- **كفاية الغلام في إعراب الكلام** ، تح: د. زهير زاهد ، وأ. هلال ناجي – مكتبة النهضة العربية – عالم الكتب.

٤- **لسان العرب في علوم الأدب** وهي أرجوزة في التصريف ، والنحو والعروض والبلاغة والخط. مرفوعة على المكتبة الشاملة الذهبية .

٥- **وسيلة الملهوف عند أهل المعروف** ، تح: هلال ناجي – وزارة الثقافة والإعلام – دائرة الشؤون الثقافية–العراق 1974م. مجلة المورد ع١–مج٣.

٦- **العناية الربانية في الطريقة الشعبانية** ، تح: هلال ناجي – وزارة الثقافة والإعلام – دائرة الشؤون الثقافية–العراق– ١٩٧٩م.

٧- **المنهج المشهود في تلقيت الأيام والشهور** ، تح: محمد على إلياس العدواني ، وزارة الثقافة والإعلام – دائرة الشؤون الثقافية–العراق ١٩٨٠م .

٨- **مسك الختام في أشعار الصلاة والسلام ، وهي أبيات البحور الستة عشر** ، تح : أ. هلال ناجي ضمن (خمسة نصوص إسلامية نادرة)– دار الغرب الإسلامي – بيروت – ١٩٩٠م.

٩- **الخير الكثير في الصلاة والسلام على البشير النذير** ، تح: عمر بن القطان ، في مجلة موصليات ع ٣٩ ص ٤٤ عام ١٤٣٣هـ – ٢٠١٢م .

●**وفاته:** توفي زين الدين شعبان بن محمد بن داود الآثاري في السابِع عشر من جُمَادَى الآخرة سنة (٨٢٨ هـ – ١٤٢٥ م) في القاهرة ([1]).

---

١ – ينظر : المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي ٦/ ٢٤٨

• التعريف بكتاب الهداية في شرح الكفاية ومكانته العلمية (١):

أثبت محقق الكتاب – د. سعيد بن علي بن عبدان الغامدي – صحة نسبة الكتاب لصاحبه مما يعفيني من البحث في ذلك، ويؤكد على أن المؤلف نفسه ذكر اسم الكتاب في أحد مؤلفاته – القلادة الجوهرية – والكتاب يشرح فيه الآثاري ألفيته في النحو والموسومة بـ(كفاية الغلام في إعراب الكلام)، وقد صرح في مقدمة (الهداية) أن نظمه جاء محاكيا لتقسيم وتبويب المقدمة المُحسبة لابن بابشاذ ، فقسمها إلى عشرة فصول، وتحت كل فصل فصول فرعية ، وفي (كفاية الغلام) جاءت بعض الزوائد وهي: خطبة الناظم، وفاتحة الأصول، ومقدمة الإعراب، وأصول الإعراب، وأبدل الفصل العاشر بفصل الحذف، وفي النهاية خاتمة الفصول.

وقد استدرك الشارح على أصحاب الألفيات كألفية ابن مالك، وابن معط ، وابن بابشاذ ، فقد عقد مقارنة عددية بين الألفيات الثلاثة موضحًا الفرق بينهم في عدد الفصول والأبواب ، فذكر أن عدد أبواب الخلاصة سبعون بابًا وفصولها أربعة ، وأما (الدرة) فهي أربعون بابًا، وأما (الكفاية) فتقع في مئتي باب ، خمسون منها تتفق مع الخلاصة والدرة، وخمسون مزيدة عليهما .

وأما كتاب (الهداية) الذي شرح فيه ألفيته الموسومة بـ(الكفاية) فقد ألفه بناءً على طلب مريديه ما بين عامي (٨١١– ٨١٩ هـ) بمكة المكرمة – ويقع في أربعة أجزاء، يقول المحقق: ((**ولم يصلنا منها سوى الجزء الأول والثاني**))(٢) .

---

١ – **ينظر : الهداية في شرح الكفاية مج ١ / ٤٢.**

٢ – **الهداية مج١ص ٤٥ .**

- **مصادر الهداية** :

عاش الآثاري ما بين القرن الثامن والتاسع الهجريين، مما يعني أنه أفاد مما تركه العلماء السابقون من مؤلفات في مختلف الفنون، ويبدو ذلك واضحا جليًّاعند تصفحها ، وممن أخذ عنهم ابن مالك في الخلاصة، والتسهيل وشرحه، وشرح الكافية الشافية، وعن الحريري في ملحة الإعراب، ودرة الغواص ، وعن ابن خالويه في كتابه الألفات، وعن شراح الألفيات السابقين، ... إلخ ، وأحيانًا يذكر اسم الكتاب ولا يذكر اسم صاحبه، أو يذكر اسم المؤلف ولا يذكر اسم الكتاب، وفي مواضع قليلة لا يذكر هذا ولا ذاك، لكن في الغالب الأعم يتمتع الآثاري بالأمانة العلمية في توثيق مصادره، والإفصاح إما عن أسمائها أو أسماء مؤلفيها ، حين يحدد بداية النص ونهايته ويسبقه بقوله: **(قال) أو (لفظه)** ، وفي النهاية بجملة **(انتهى) أو (انتهى كلامه)** ([1]).

•**شواهده** : لقد اعتمد جميع أنواع الشواهد القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والأمثال والأقوال المأثورة ، والأبيات الشعرية ، وتتبعه لبعضها عندما تخالف روايتها المشهورة في كتب النحاة رواية الديوان وهي من ميزات صاحب الهداية([2]).

- **طريقته في شرح الألفية** :

اعتمد في شرحه على جمع المعلومات المتعلقة بالمسألة أو القضية اللغوية فكان ملما بكل تفاصيلها، ثم قام بعرضها في أسلوب سهل واضح ، فلم يكتف بعرض الآراء بل أدلى بدلوه إما بالموافقة وإما بالرفض القائم على الأدلة المنطقية ، وزاد بعض الأمور على المواضع التي سبقه إليها النحاة ، وكان يفتخر بذلك قائلًا: ((والباقي من زيادات الكفاية عليه)) ، ولا أنكر أنه اتبع الطريقة التقليدية في

١- المصدر السابق مج١ / ٨٨، ٩١ ، ٩٤، ١٠٦ ، ١٠١ ، مج٣/ ٤٨٥.

٢- ٣/ ٣٣٠.

الشرح كسابقيه من النحاة ، فيقر بالحكم ، ثم يستدل بالشواهد ، وأحيانًا كان يثبت المسألة في الذهن باللجوء إلى أسلوب السؤال والجواب ، وقد يعرض للباب إجمالًا في البداية ، ثم يأتي به مفصلًا في موضع آخر من شرحه ، وحرص على جمع المتشابهات في باب واحد ، واعتنى بجمع المتفرق ، وحصر المتعدد، وقد استعان بكثير من النقول ، وقام بشرح بعضها والتعقيب عليها، وكان دائم الربط بين شرحه وبين نظم ألفيته.

ويتميز كتاب الهداية بعدة أشياء منها ما يظهر بوضوح ككونه من النوع الموسوعي، فلم يترك صاحبه علمًا لغويًا إلا وتناوله بالشرح والتعليل ، ولا مسألة إلا بالدراسة والتحليل ، وإيجاد البراهين، إما لإثباتها أو نفيها ، وكثرة النقول عن العلماء ونسبتها إليهم ، وكان نقل الآثاري عن النحاة على وجهين : إما أن يأتي موافقًا لآرائهم وأقوالهم ، وإما أن يأتي رافضًا وناقدًا بموضوعية مستدلا بالشواهدالنقلية أو العقلية التي تثبت صحة رأيه، وكان من أكثر العلماء الذين استحوذوا على نقده ابن مالك ، وابن خالويه، والحريري، كما أظهر الشرح أيضا تمكن صاحبه من علم العروض حين جعله يرد آراء تستند في أدلتهاعلى الضرورة ، وهي ليست بضرورة.

وكل ما تقدم يجعل لكتاب **(الهداية)** قيمة علمية كبيرة ، جعلت صاحبها في الصفوف الأولى من ثُلة العلماء المتأخرين البارزين في علم النحو، ولكنه كان مغمورًا كأغلب مؤلفاته التي لم تصل إلينا حتى الآن ؛ ليفتح بابًا جديدًا للباحثين والباحثات لتناول مؤلفاته بالدراسة.

المبحث الأول :(مفهوم النقد وأنواعه).

النقد لغة: العطاء تقول : نَقَدْتُ له الدراهمَ، أي أعطيته إياها ، وبمعنى : **التمييز**، تقول : نَقَدْتُ الدراهم إذا أخرجتَ منها الزَيْفَ ، وبمعنى **المناقشة** حين تقول : **ناقَدْتُ فلاناً، إذا ناقشته في الأمر** ، ويُقال: نقدتُ الكلام نقداً أي: **علق عليه، وعاب ، ولام ، فذكر مميّزاته وعيوبه (١).**

ولا يبعد النقد عند الاصطلاحيين (٢) عن المعنى اللغوي فهو يعني بالوقوف على النص سواء أكان نثرًا أم شعرًا ، لتقييمه تقييمًا منهجيًا؛ لبيان مواطن الضعف والقوة فيه، ومحاولة التركيز على الأمور التي يجب تصويبها؛ لذا لا يكون النقد إلا من أهل الاختصاص، وهو خلاف الانتقاد إذ يكون الانتقاد غالبًا من غير المختصين، والغرض منه التجريح والهدم دون النظر إلى تصحيح الأخطاء، وللنقد شروط لابد من توافرها أثناء عملية النقد؛ لتصل بالعمل إلى زاوية الإنجاز **ومن تلك الشروط(٣):** وضع النقد في دربه الصحيح دون المبالغة فيه ، والتعامل معه على أنه وسيلة لتصويب الخطأ، وعدم تحويله إلى عدوانية أو سلبية ؛ لئلا يتحول النقد إلى انتقاد ، وعلى الناقد أيضا الإنعام في النص المنقود وفهمه جيدا حتى تؤتي عملية النقد ثمارها وتحقق أهدافها ، ولابد من أن يمتلك الوسائل التي تعينه على نقده ، كقوة الملاحظة ، والفهم الجيد للنصوص ، وخلفية علمية متنوعة ، وخبرات في مجال النقد وأساليبه ، ومن الأفضل أن يتسم بالهدوء خاصة أثناءعرض الحجج والأدلة على صاحب العمل المنقود.

---

١ – ينظر: العين ٥/ ١١٨ ، والمخصص ٣/ ٢٩٨–٢٩٩ ، ولسان العرب ٣/ ٤٢٥ ، والإبانة في اللغة العربية ٤/ ٣٨٦ ، وتكملة المعاجم العربية ١٠/٢٨٤.

٢ – نحو وعي لغوي ص ١٩٦ ، ومسالك القول في النقد اللغوي ص ٢٧ ، ، وكتاب الألفاظ والأساليب ص ٣٣ .

٣ – ينظر: النقد اللغوي بين التحرر والجمود ص ١٠ ، نحو وعي لغوي ص ١٩٦ ، ومسالك القول في النقد اللغوي ص ٢٧ .

ويتنوع النقد ما بين نقد فلسفي ، وعلمي ، وأدبي ، ولغوي وغير ذلك ، وأما النقد اللغوي – وهو محور هذه الدراسة – فالمقصود به تنقية العربية من اللّحن، والسعي إلى صحّة الاستعمال من حيث اللغة والنحو والصرف ، ويأتي على نوعين(١) : **أحدهما: النقد البناء،** والمراد به النقد الذي يقوم على تقويم الآراء والأقوال ورؤى الآخرين ، وهو ينطوي أحيانا على تعليقات إيجابية وسلبية ، ولكن بطريقة لينة ليس فيها تجاوز، وغالبًا ما يكون هذا النوع من النقد أداة قيمة للارتقاء بمعايير الأداء التي تفيد عملية النقد. وآخرهما: النقد الهدَّام *وهو المرادف للانتقاد، إذ المراد به* الإشارة إلى الخطأ بطريقة اللوم ، وغالبًا *ما* يأتي هذا *النقد من* شخص معدوم الخبرة والمعرفة ؛ لإبراز شخصيته على حساب الآخرين.

ومن ثم نستخلص الفرق بينهما بأن الأول يكون موجهًا للعمل ، والغرض منه تحسين صورة العمل والوصول به إلى نتائج مرضية، ويكون غالبًا بألفاظ صريحة أو ضمنية لا تشوبها سخرية ، ولكنها ربما تحمل بعض الحدة ، والثاني يكون موجهًا لصاحب العمل نفسه بأسلوب لاذع ؛ لإبراز نقاط ضعفه ، ولا يكون الغرض منه سوى تدمير العمل وهدمه.

ومن الملاحظ أن النقد الرافض هو المرادف لاعتراض بعض العلماء على أقوال وآراء من سبقهم من النحاة ، على اعتبار أن النحو هو الركن الأساس في تقويم اللغة ، وحفظها من اللحن ، فقد أضحى النقد النحوي أبرز روافد النقد اللغوي ، حيث يدور حول الحكم على توجيهات النحويين للمسائل ، والقضايا النحوية ، إما بالقبول أو الرفض ، وصولًا إلى الرأي الصائب الذي يحاكي قواعد اللغة والمألوف من نظامها اللغوي السليم ، وهو الهدف من هذه الدراسة لمعرفة الأسس التي قامت عليها مدرسة النقد النحوي في هذا العصر، والخلفية الفكرية التي تحكمت في نقاد النحو ووجهت تصوراتهم ومذاهبهم ، ومن ثم أستطيع القول بأن النقد في (الهداية)

١- ينظر: قوة النقد البناء ص ٧ وما بعدها ، والنقد اللغوي بين التحرير والجمود ص١٠ وما بعدها .

مستند على ما تمتع به الشارح من أدوات النقد ، فقد كان على قدر كبير من الإلمام بعلوم التخصص _ النحو والصرف والعروض ، وعلوم المنطق ، والفلسفة ، والرياضيات ، والإحصاء – مما جعله صاحب فكر يمتاز بالعمق والتحليل، يعرف قيمة إعمال العقل في النقد، ووفقًا لمفهوم النقد في المدلول اللغوي يكون النقد عنده قائمًا على الموازنة بين الآراء والنصوص والترجيح بينها وفق الأدلة المتاحة ، وسيتضح ذلك أثناء البحث.

المبحث الثاني : (صور النقد، وأساليبه ومصطلحاته عند الآثاري).

إن المتأمل لشرح (الهداية) يجد أنه لم يكن شرحًا اعتياديًّا كباقي الشروح من جمع مادة، أو توضيح ما غمض عن النص الأصيل في الكفاية ، بل عمل بنائي إن صح التعبير، يعكس فكر الرجل وفلسفته التي تجلت في تعقيباته ، واستدراكاته ، ونقوده على النحويين واللغويين السابقين ، ولعل تناوله للخلافات النحوية في الشروح، ومحاولة الموازنة والترجيح بينها أفضل دليل على صحة امتلاكه ثروة معرفية متنوعة ، وكل ذلك جاء بأساليب ومصطلحات متعددة ، ومن صور تلك النقود الواردة في شرحه:

أولًا : النقد الموضوعي: وهو الأسلوب الذي اتبعه الناقد النحوي في أغلب مواطن النقد ؛ لتحسين جودة الشرح ، والخلوص به من الشوائب التي يمكن أن تعلق به دون تسليط الضوء على السلبيات ، ودون تعصب مذهبي، ولعل في نقده للقائلين بأن اسم الجمع "ما ليس له واحد من لفظه "([1]) : بقوله : **((وهو جيد، ولكن الأجود منه أن يقال فيه: ما دل على جمع ولا مفرد له من لفظه))**([2]) خير دليل على ذلك ، وأيضا في رده لقول ابن هشام في المغني([3]) **بأن الهاء في (إياه) للغيبة، والضمير (إيا)** قائلًا: **((وظاهر عبارته أن ذلك الضمير لا يستعمل إلا**

---

١ – ينظر: إسفار الفصيح ١/ ٢٠٧ ، وتمهيد القواعد ٩/ ٤٧٤٨.

٢ – الهداية في شرح الكفاية مج٢/ ١٠٤ .

٣ – ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل ١/ ٢٦٩.

منفصلا ، وليس الأمر كذلك، بل يستعمل منفصلًا كما قال، ومتصلا كما قلنا))([1])، ونقده لرأي ابن مالك([2]) في توجيه شاهد شعري مخالفا لمذهبه عندما استخدم (**مَنْ**) **لما لايعقل ، مستشهدا بقول العباس بن الأحنف:**

أَسِرْبَ الْقَطا، هلْ مَنْ يُعيرُ جَناحَهُ لَعلِّي إِلى من قَد هَويتُ أَطِيرُ ([3]).

حيث قال ابن مالك: **((أجراه مجرى من يعقل بأن كلمه فعبر عنه بـ(مَنْ) ، كما ساغ لوصف الكواكب أن يجمع جمع مَن يعقل لكونه في الأصل لِمَن يعقل، أعني: السجود**([4]))([5]) فعقب عليه الآثاري بأن كلامه يحتاج إلى نظر من وجهين، أحدهما: أن (القطا) لم تتكلم، ولو تكلمت لكان تشبيهها بالعاقل صحيحًا. والوجه الثاني: أن الكواكب سجدت([6])، فلما تلبست بأفعال السجود تشبهت بأفعال العقلاء و(**القطا**) لم ينسب لها فعل البتة ، ومن ثم يكون حمل (**القطا**) على (**الكواكب**) غير سائغ ، والصواب أن يقال: المسوغ هو طلب الإعارة من (**القطا**) ، ومعلوم بالضرورة أن الإعارة لا تقع إلا من العاقل، وتنزيل (**القطا**) منزلة العاقل يعد من قبيل الاستعارة، والذي سوغ تشبيهها بالعقلاء هو النداء في (**أسرب القطا**) فالهمزة للنداء وهذا ما أكده ابن الناظم حين قال: **((فأما (من) فهي لمن يعقل: تحقيقًا أو**

---

١ – الهداية في شرح الكفاية مج٣/ ٣٥٢.

٢ – ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٢٧٧–٢٧٨.

٣ – البيت من الطويل ، القطا: طائر واحدته القطاة، والجمع قطوات، وقطيات لغة فيها ، والشاهد فيه قوله : "من يعير" حيث استعمل "من" في غير العاقل؛ وهو القطا، وجاز ذلك؛ لأنه نزلها منزلة العاقل؛ فناداها وطلب منها الجناح، ولا يتصور النداء والإقبال، إلا من العاقل الذي يفهم الطلب. ينظر : تمهيد القواعد ٢/ ٧٣٩، والقاموس المحيط ٤/ ٣٧٩ ، والمقاصد النحوية ١/ ٣٩٦.

٤ – ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٢٧٧–٢٧٨.

٥ – الهداية في شرح الكفاية مج١/ ٩١ .

٦– يشير إلى قوله تعالى : ﴿ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾– يوسف من الآية (٤).

تشبيهًا)) (١)، ونُزلت (مَن) منزلة **(ما)** لغير العاقل في ثلاثة مواضع(٢) **:** منها أن يُنزَّلُ غيرُ العاقلِ منزِلةَ العاقل بأن ينسب إلى المسمى شيء؛ من شأنه ألا يكون إلا من العقلاء فيشبه بهم ، وينزل منزلتهم في استعمال **(من)** ؛ سواء أكان هذا التنزيل من المتكلم، أو من غيره(٣) كما في قول الشاعر السابق، وهي من الشواهد التي جاءت فيها **(مَنْ)** لغير العاقل وكقوله تعالى: ﴿ **وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ** ﴾(٤) فدعاء الأصنام هو الذي سوغ التعبير عنها بـ**(مَنْ)** التي للعاقل ، مع أن الأصنام في ذاتها لا تعقل ، كما أن نداء القطا سوغ التعبير عنها بـ**(مَنْ)** التي للعاقل.

ولم تكتف براعته في النقد بالاقتصار على الأحكام النحوية ، بل امتدت إلى علم العروض، فأخذ يبرز شخصيته العروضية من خلال التصرف في الروايات

١- شرح الألفية لابن الناظم ص٥٧.

٢- الموضع الثاني : أن يجتمع مع العاقل غير العاقل فيما وقعت عليه "من" وتراه للعاقل كقوله تعالى : ﴿ كَمَنْ لا يَخْلُقُ﴾ ؛ لشموله الآدميين والملائكة والأصنام،﴿ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ ﴾ فإنه يشمل الآدمي والطائر.

الموضع الثالث: أن يقترن به في عموم فُصِّل بـ"من"﴿مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ﴾ ، والمراد به أن يكون عن شيء عام ، يشمل أنواعا متعددة؛ فيها العاقل وغيره ، وقد فصل بكلمة "من". هذا: ويجوز عود الضمير على "مَنْ" مفردا مذكرا ؛ مراعاة للفظها، وهو الأكثر؛ لأن مَنْ تكون جمعا على لفظ الواحد وكذلك الاثنان نحو قوله تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ [الأنعام: ٢٥] ، و﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ﴾ [يونس: ٤٠] ، و﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ [يونس: ٤٢] ، ومراعاة للمعنى نحو: ﴿ {بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [البقرة: ١١٢] . ينظر : المقتضب ٢/ ٢٩٥ ، والتذييل والتكميل ٣/ ١٢٥ ، وتمهيد القواعد ٢/ ٧٣٩.

٣ - ينظر : شرح الأشموني ١/ ١٣٣ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ١٥٥ ، وضياء السالك ١/١٥٣.

٤ - الأحقاف الآية (٥) .

الشعرية ؛ لكي يجد لها مخرجًا يوافق القياس ، وقد حدث ذلك في معرض حديثه عن همزة الاضطرار([1]) في الأفعال بقطع الموصولة أو وصل المقطوعة حين قال: ((**ومن ذلك قول الراجز: * إن لم أُقاتل فَالبِسُوني بُرْقُعا *([2]) الرواية بالفاء، وعندي أنه لو قال: ألبسوني برقعًا لخرج من الضرورة، لكن حرص على فاء الجزاء ففاته القطع، ولو حذفها لجاز له الحذف والمعنى باق عليه ... وكذلك قول حسان لو قال: فالله أكبر([3]) لخرج من الضرورة، وتكون الفاء حينئذ للاستئناف، ولكن الرواية بحذفها وإثباتها في قول الراجز، وفي كليهما نظر.**))([4]) وما ذكره في قول حسان يصرف على وجهين أحدهما: أنه على نية الوقف، ثم قطع الهمزة للابتداء . وآخرهما : أن يكون أجراه على لغة من يقطع ألف الوصل ([5]) ، ولا خلاف في جوازه في الضرورة كما قال ابن جني ([6]) والأشموني، إلا أن الجوهري

١- المقصود بها التي حقها الوصل ولكن الشاعر يغيرها إلى القطع للضرورة.

٢- من الرجز ، ولم أهتد إلى قائله ، وبعده: * وفَتخاتٍ في اليدين أربعا * الفتخات: جمع فتخة وهي خاتم يكون في اليد بفصّ وغير فصّ، ونسبه ثعلب إلى بحر الكامل بيتا كاملا ، والشاهد فيه قوله : ((فالبسوني)) حيث جعل الهمزة في الفعل وصلا ؛ وذلك للضرورة الشعرية وهي في الحقيقة همزة قطع. ينظر: الحجة للقراء السبعة ٣/ ٣٠٧، والخصائص٣/ ١٥٣ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٠٠ ، وحاشية الصبان ٢٧٢/٤.

٣- قال حسان [من البسيط]:

لَتَسْمَعَنَّ وشيكاً في ديارِهُمُ ... أَللهُ أكبرُ يا ثاراتِ عثمانا.

والشاهد فيه قوله (أَلله أكبر) حيث أثبت ألف الوصل وقطعها للضرورة الشعرية ، والاستشهاد به عند بعضهم على أن إثبات همزة الوصل في الدرج شاذ في الضرورة. ينظر : ديوانه ص ١٩٨، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢/ ٢٦٦، ، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٠٩١ ، وتاج العروس ٣/ ٧٠.

٤- الهداية في شرح الكفاية مج٣/ ٤٥٤.

٥- ومثله قول الشاعر: يا نفس صبرًا كل حي لاق ... وكل إثنين إلى افتراق.
وقول الآخر: إذا جاوز الإثنين سر فإنه ... بنشر وتكثير الحديث قمين.

٦- ينظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ٢٤، وخزانة الأدب ٧/ ٢٠٢.

وغيره خرجوه على التوهم (١) ، وأما على قول الراجز الذي وصل همزة القطع – وهو ما فيه اختلاف – فأغلب العلماء على جوازه (٢) ، وقد يكون لاستقامة الوزن، فكم أخرجت الضرورة شعراً عن الصناعة النحوية لاستقامة الوزن(٣) ، ومنهم أصحاب الألفية أنفسهم كابن مالك ومن أمثلة ذلك عنده قوله (٤):

موصولُ الاسماءِ الذي الأنثى التي... واليا إذا ما ثُنِّيا لا تُثبتِ

وقوله (٥): وأوَّلٌ مبتدأ والثاني ... فاعلٌ اغنى في أسارٍ ذانِ.

وقوله أيضًا(٦) : كشِبْرٍ ارضًا وقفيزٍ بُرّا ... ومَنَويْنِ عسلاً وتمرا.

فقد وصل همزة القطع في قوله: "الاسماء ، واغنى ، وارضًا" لإقامة الوزن، والجدير بالذكر أن قطع الوصل، أو وصل القطع – والأخير أكثر استعمالًا– لا يقتصر على الأفعال، بل يسوغ في الأسماء أيضًا(٧)، وتعقيبًا على النقد المزعوم هنا أقول: إن قطع ألف الوصل أو وصل همزة القطع من الضرائر اليسيرة التي لا تُغير إعرابًا، ولا تُحيل معنًى ، وقول حسان بقطع الوصل أقل شيوعًا من وصل القطع كما في قول الراجز، وكلاهما جائز ، ولا يُسوّغ ذلك كله إلا الضرورة ، وأما حذف الفاء فلا يجوز؛ لأنها واقعة في جواب الشرط وأفادت معنى السببية ، ويمكن القول بأن الشارح نهج أسلوبًا استدلاليًّا مستندًا إلى البراهين العقلية في توجيه

١- ينظر: الصحاح تاج اللغة ٦/ ٢٢٩٥ ، وشرح الأشموني ٤/ ٧٣ ، ولسان العرب ١٤/ ١١٧.

٢- ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن ٣/ ٧ ، و كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٣٠٣ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٦٨٧.

٣- وأمثلة وصل همزة القطع كثيرة . تنظر في : ضرائر الشعر لابن عصفور ص١٠٠ .

٤- الألفية باب الموصول ص١٤ .

٥- المصدر السابق باب الابتداء ص ١٦.

٦- السابق باب التمييز ص٣١ .

٧- كقول حاتم الطائي: * أبوهم أبي والامَّهاتُ امهاتُنا * بوصل همزة القطع ، يريد: والأمهات أمهاتنا.

الأدلة النقلية المخالفة للقياس مما يعكس سمات التفكير اللغوي في عصره القائم على علميّ المنطق، وأصول النحو وأثرهما على علماء تلك الحقبة ومؤلفاتهم.

وكان أحياناً ينقل نصوصًا من مؤلفات النحاة – أثناء شرحه للمسألة – تشمل رأيهم، وبعدما ينتهي من سرد النص ويختمه بكلمة [انتهى] يبدأ في نقده، ثم يسهب في الرد بالعلل والبراهين؛ لبيان سبب الاعتراض، كما فعل مع الحريري حين قال بجواز إشباع حركة الحرف في الضرورة كما في قول الفرزدق:

تَنْفِي يدَاهَا الحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ...نَفْيَ الدّرَاهِيمِ تَنْقَادُالصَّيَارِيفِ(١)

حيث قال: ((**ولفظه**(٢): " **ويجوز له – يعني الشاعر – إشباع حركات الإعراب حتى تصير الحركة حرفًا ...**" **انتهى كلامه، وعندي أن قوله: " الدراهيم " ليس بضرورة ؛ لأنه كان يمكنه أن يقول الدراهم بلا ياء، وذلك لأن البيت من البسيط ومع ثبوت الياء جزؤه الخماسي سالم صحيح، ومع حذفها هو مخبون وخبنه جائز، وهو أخف في الوزن وأحلى في الذوق، فلا حاجة إلى قوله: الدراهيم بالياء... وأما الصياريف فالضرورة فيها ظاهرة.**)) (٣). وهكذا اعترض على قول الحريري مستعيناً في ذلك بعلم العروض، مع تسليمه بوجود الضرورة في (الصياريف) ، غير أن (الدراهيم) ليس ضرورة ، ومن ثم يمكن معرفة رأيه في الضرورة وأنها ماليس للشاعر عنه مندوحة .

١- البيت من البسيط ، والشاهد فيه قوله: "تفي الدراهيم تنقاد الصياريف" حيث مطل كسرة الراء، فتولدت الياء، وذلك للضرورة الشعرية.

وفي البيت شاهد آخر للنحاة هو قوله: "الدراهيم" و"الصياريف" حيث أضاف المصدر "تفي" إلى مفعوله "الدراهيم"، ثم أتى بعد ذلك بفاعله "تنقاد". ينظر: ديوانه ص٥٧٠ – بتحقيق الصّاوي ، والتعليقة ٥/ ٦٤، والمقاصد النحوية ٣/ ١٤١١ ، وشرح الأشموني ٢/ ٢٠٩ .

٢- يقصد الحريري في شرح ملحة الإعراب ص ٣٢٣-٣٢٤.

٣- الهداية في شرح الكفاية مج٣/ ٤٨٥.

وزيادة الياء في غير الضرورة معترف به في موضعين، ليس منهما زيادتها في (دراهيم)، فقد ذكر ذلك السيرافي (١) قائلًا: **إن العرب تزيد في الشعر ياءً في الجمع لغير الضرورة ؛ لوجهين، أحدهما:** أن يكون الاسم الواحد على خمسة أحرف ، ورابعه حرف من حروف المدّ واللّين، فتقلبه ياء في الجمع ، كقولهم: "صندوق" و "صناديق" و "قنديل" و " قناديل"، **والوجه الآخر:** أن يكون الاسم الواحد على خمسة أحرف أو أكثر، وليس رابعه حرفًا من حروف المدّ واللّين، فيحذف من الواحد حرف ، حتى يبقى الاسم على أربعة أحرف ، ثم يجمع ، فإذا جمع فأنت مخيّر بين التّعويض من المحذوف، وبين تركه كجمعك (فرزدق) على (فرازد) بحذف القاف أو بزيادة الياء عوضًا عن الحرف المحذوف (فرازيد)، ووافقه الناظم، والأشموني بأنه ليس من الضرورة (٢)، وذهب بعض العلماء إلى أنه ضرورة في الصيارف – تشبيها لها بما جمع في الكلام على غير واحد، نحو: ذكر ومذاكير، وسمح ومساميح ، وقنديل وقناديل، وقرطاس وقراطيس، وبهلول وبهاليل – كسيبويه ، والمبرد، وعلم الدين السخاوي، وابن السراج، ولكن الأخير يرى الضرورة هنا كالشاذ الذي لا يقاس عليه (٣) ، ولم يذكروا (الدراهيم)، بيد أن ابن جني(٤) ذهب إلى أن زيادة الياء في الصياريف ضرورة، أما زيادتها في (الدراهيم) إن كان مفرده (درهم) فضرورة أيضا كخاتم، وخواتيم، والوجه: خواتم ، ولا حجة هنا؛ لأنه يجوز أن يكون المفرد (خاتام) و(درهام) (٥) ، فلا حجة في كونه من الضرورة، وعليه ابن الجزري(٦).

١- ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٢٠٣ -٢٠٤.
٢- الخصائص ٣/ ١٢٢ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٨٧ ، وشرح الأشموني ٢/ ٢٠٩.
٣- شواهد سيبويه ١/ ١٠، والكامل ١/ ٢٠٢ ، والأصول في النحو ٣/ ٤٥٠ ، وسفر السعادة ١/ ١٥٤.
٤- ينظر : سر صناعة الإعراب ١/ ٤٠ – ٢ / ٣٩٣.
٥- كقول الراجز:
لو أنَّ عندي مئتي دِرْهامِ ... لابتَعْتُ عَبْدًا في بني جُذامِ.
ينظر : المعجم المفصل في شواهد العربية ١٢/ ١٣١.
٦- البديع في علم العربية ٢/ ٥٠٨.

والخلاصة أن الجميع اتفقوا على أنه ليس هناك ما يضطر الشاعر لزيادة الياء في (دراهيم) لو أنه كان جمعًا لـ(درهم) خاصة وأن عدم الزيادة لا تخل بالوزن العروضي، أما إن كان مفرده (درهام) كما قال أهل اللغة: ((**وجمع الدِرْهَمِ دَراهِمُ، وجمع الدِرْهامِ دَراهيمُ**)) ([1])، فحينئذ يكون (الدراهيم) جمعًا صحيحًا في بيت الفرزدق، وجاريًا على القياس، ولا صحة لنقد الآثاري له.

ومن ذلك أيضًا اعتراضه على قول الزجاجي([2]) القائل ببناء (أمس) على الفتح في قول الراجز:

لقد رأيتُ عجَبا مذ أمسا ... عجائزا مثلَ السعالِي خمْسا([3])

حيث قال: ((قول الزجاجي: إن من العرب من يبني أمس على الفتح ليس بجيد، فإنه لا قائل بذلك من النحويين قاطبة بصريًّا كان أو كوفيًّا؛ ولهذا غلطه الناس ...))([4]) وقد سبقه إلى رد قول الزجاجي الناظم حين قال: ((**ومدّعاه غير صحيح، لامتناع الفتح في موضع الرفع**)) ([5])، وتبعه ابن عقيل([6])، وابن هشام ([7])، والشيخ خالد الأزهري([8])؛ لأنه خرج عن الإجماع ، ولأن أمس في قول الراجز جاءت معربة إعراب غير المنصرف على لغة بني تميم ؛ وبناءً عليه فهي

١- الصحاح تاج اللغة ٥/ ١٩١٩ ، والمسائل الحلبيات ص ١١٥ ،

٢ - اللامات للزجاجي ص ٥٤ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٤٠٠.

٣ - البيت من الرجز ، والشاهد فيه قوله : (مذ أمسا) حيث أعرب إعراب ما لا ينصرف على لغة بني تميم؛ ولهذا جر بالفتحة، والألف فيه للإطلاق. ينظر البيت في : نتائج الفكر ص ٨٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٣٧ ، والمقاصد النحوية ٤/ ١٨٣٣.

٤ - ينظر: الهداية في شرح الكفاية مج ١٩٧/١ .

٥ -: شرح التسهيل ٢/ ٢٢٣.

٦ - المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٥٢٠.

٧ - شرح شذور الذهب لابن هشام ص١٢٩، وشرح قطر الندى ص ١٩.

٨ - التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٣٤٨.

مجرورة بالفتحة ، والفتحة فتحة إعراب وليس بناء ، وهو ما أقره سيبويه(١)، وأكده أبوحيان(٢) حين ذكر أنه ورد في أمس خمس لغات ليس من ضمنها كونه مبنيًّا على الفتح ؛ وهو ما لم ينتبه له الزجاجي ، وقد أصاب شعبان – رحمه الله – في دفع هذا التوهم؛ لأن (أمس) لما عدلوها عن أصله في الكلام تركوا صرفه للتعريف والعدل كما تركوا صرف (أخر، وسحر)(٣).

وقد رد أيضًا قول الحريري(٤) **القائل بأن (أمس) فِي حَالَة الرّفْع خَاصَّة يُعرب إعراب مالا ينْصَرف إذا صُغر فقط(٥)، واستأنس الآثاري بما قاله الزجاجي فقال معقبًا:((ووقع في عبارة الجمل للزجاجي(٦) زيادة على ذلك وهي الإضافة والتعريف بـ(الألف واللام)(٧)))(٨)** وزاد التنكير ابن يعيش وابن مالك وغيرهما(٩)، وبعضهم التكسير كالسيرافي، وبدرالدين، وابن عقيل، وابن هشام (١٠). ثم قال ردًّا

---

١ – الكتاب ٣/ ٢٨٥ .

٢ – التذييل والتكميل ٨/ ٢٠ .

٣ – ينظر: اللمحة في شرح الملحة ٢/ ٩٠٩ ، خزانة الأدب للبغدادي ٧/ ١٦٩.

٤ – في ملحة الإعراب ص٨٥: ((وأمسِ مبنيٌّ على الكسرِ فإنْ ... صُغّرَ صارَ مُعرَبًا عندَ الفَطِنْ.)) .

٥ – كقول الراجز : يا حب قد أُمْسِينا ... ولم تنام العينا.

٦ – الجمل ص٢٩٩ حيث قال : ((وإذا أضفته أو عرفته بـ(بالألف واللام أعربته فقلت : كان أمسُنا طيباً)).

٧ – وإنّما استحقّ الإعراب في هذه الأحوال الثّلاث – الإضافة والتعريف والتنكير– لزوال تضمُّنه معنى الحرف وهو (لام التّعريف) ينظر : اللمحة في شرح اللمحة ٢/ ٩١١.

٨ – الهداية في شرح الكفاية مج ١/١٩١.

٩ – وقد حكى عن العرب : "مضى أمس بما فيه" على التنكير ، وهو بعيد في الاستعمال مطرد في القياس ، فيعرب إعراب الأسماء المتمكنة. ينظر: شرح المفصل ٣/ ١٣٧ ، وشرح التسهيل ٢/ ٢٢٣ ، وتمهيد القواعد ٤/ ١٩٨٤.

١٠ – شرح كتاب سيبويه ٤/ ٥١ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص٤٦٨ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٥٢٠ ، وشرح شذور الذهب لابن هشام ص١٢٩.

عليهما – أي : الحريري والزجاجي – : ((**وأما إضافته وتصغيره فلم أقف لهما على شاهد شعري ولا نثري سوى نص الجمهور على ذلك**))([1]) وصدق فيما قال؛ لأن بعض النحاة أجاز إضافته ([2]) وتصغيره في مؤلفاتهم دون دعم رأيهم بالأدلة السماعية ، ولكن إضافة (أمس) إلى الضمير قد وردت في عيون الشعر العربي كقول حماد عجرد :

نَهارُه أَخْبَثُ مِنْ لَيلِهِ ... وَيَومُه أَخْبَثُ مِنْ أَمْسِهِ([3]) .

بإضافة (أمس) إلى الضمير، وفيه رد على الآثاري.

وأما كون مجيئه مصغرًا فهو موضع خلاف بين النحاة خلاصته: المنع عند سيبويه([4]) ؛ لأنه ليس علمًا على يوم ، بل هو ما كان قبل يومك ، وما مضى من الزمان ؛ لذا كرهوا تصغيره ، ولأن السماع لم يرد بتصغيره أيضًا، والجواز –

---

١ – الهداية مج ١/١٩٣.

٢ – مثّل لها المبرد بـ(وَذهب أمسك بِمَا فِيهِ) . ينظر: المقتضب ٢/ ١٧٩ ، والتذييل والتكميل ٨/ ٢٢.

٣ – البيت من المتقارب ، والشاهد فيه قوله (أمسه) بإضافة أمس إلى الضمير. ينظر : الحيوان ١/ ١٥٨.

ومثله : إني لأشكرُ أمسَه ووليُّه ... في يومِه ومؤمِّلٌ منه غدا.

ورد في : لباب الآداب ص ١٩٤.

وقول ابن معروف القاضي :

العالمُ العاقلُ ابنُ نَفْسِهِ ... أغناه جنسُ عِلمِهِ عَنْ جِنسِهِ

من إنما حياته لنفسه ... فيومه أولى به من أمسه.

ذُكر في : البصائر والزخائر ٩/ ١٥٠.

وقال الحريري في مقاماته ص٤٤:

ولمْ أُخَسِّرْهُ وشَرُّ الورَى ... مَنْ يوْمُهُ أخْسَرُ منْ أمْسِه.

وكقول المتنبي في ديوانه ٣/ ٢٠٤ ومابعدها:

لا يُنْجزُ المِيْعَادَ فِي يَوْمِهِ ... ولَا يَعِي مَا قَالَ فِي أَمْسِه.

٤ – ينظر : الكتاب ٣/ ٤٧٩.

منسوب للمبرد، والفارسي(١)، وابن مالك، والحريري وغيرهم – قائم على القياس من ناحية التنظير، حملًا على تكسيره كما في قول الشاعر:

مرّت بِنَا أَوَّلَ من أُموس ... تميسُ فِينَا مِيسَةَ العَرُوس(٢).

والتكسير والتصغير أخوان، وما يجوز في الأول يجوز في الثاني. ونخلص من ذلك إلى أن (أمس) ظرف زمان مبني على الكسر دائمًا، ولكنه يعرب رفعًا ونصبًا وجرًّا إذا دخلته الخمسة المذكورة سابقا (الإضافة، والتعريف، والتصغير، والتكسير، والتنكير) عند الحجازيين ، وإعرابه إعراب ما لا ينصرف في حالة الرفع فقط ، وبناؤه على الكسر في حالتي النصب والجر عند بني تميم.

ثانيًا: النقد غير الموضوعي :

كان لتنوع ثقافة الآثاري الفكرية أثر كبير في قدرته على تغيير طريقة نقده ، فقد كان – رحمه الله – مهتمًّا برد كل ما هو مخالف للقياس، كقوله عن الخلاف الوارد بين النحاة **في سبب فتح نون (مِن)** ناقدًا بعبارة الشذوذ : **((قالت النحاة: وإنما فتحت استثقالًا لتوالي الكسرتين(٣) فيما يكثر استعماله، وهو فتح شاذ؛ لخروجه عن القياس))**(٤). والرد بالشذوذ تبعًا للحريري(٥) ؛ لأن (**مِنْ**) تفتح نونها إذا تلاها مفتوح كقوله تعالى: ﴿ **وَمِنَ النَّاسِ** ﴾(٦) ، وبعض العرب يكسر نون **(مِن)** مع **(أل)** على الأصل في التّخلُّص من السّاكنَيْن، ولم يبالِ بالكسرتين

---

١ – ينظر : الارتشاف ٣/ ١٤٢٩ ، وشرح شذور الذهب ص ١٣٠.

٢ – البيت من الرجز، ولم أهتد إلى قائله ، والشاهد فيه قوله: (أموس) جمع أمس، وَهِي مجرورة بالكسرة. ينظر : درة الغواص ص٢٥٩ ، توجيه اللمع ١/ ٧٢ ، وهمع الهوامع ٢/ ١٩١.

٣ – تنظر الجملة بنصها في شافية ابن الحاجب بشرح الرضي ١/ ٥٠٩ ، وبمعناها في شرح السيرافي ٥/ ٢٣ .

٤ – الهداية في شرح الكفاية مج١ / ٢٨٧.

٥ – ملحة الإعراب ص ١٥ .

٦ – البقرة من الآية (٨) – (٢٠٤)، والحج من الآيات (٨، ٩، ١١).

لعروض الثّانية، وذهب الكسائي إلى أنّ (مِنْ) فتحت نونها فيها؛ لأنّ أصلها "منـــا"، ولم يأت في ذلك بحجّة مقنعة". وأضاف السّيرافيّ إلى كثرة الاستعمال كسر الميم؛ فكرهوا توالي كسرتين لو كسروا النّون(١) ، وكان يجب على التابع للقياس ألا يحكم على فتح نون (مِنْ) بالشذوذ؛ لأن نونها في الغالب تُفتح مع حرف التّعريف وتُكسر مع غيره، ولم تُكسر على الأصل استثقالاً لتوالي الكسرتين – الميم والنون – فيمـــا يكثر استعماله وهو وُقوع (أل) بعد (مِنْ) ، ويؤيد ذلك ماقاله سيبويه : ((**ونظيـــر ذلك (أي: نظير فتح الميم من "ألم") قولهم: (مِن الله) و (مِنَ الرّســـول) و (مِـــنَ الْمُؤْمنِين) ؛ لَمّا كثُرت في كلامهم ولم تكن فعلاً وكان الفتحُ أخفّ عليهم فتحـــوا، وشبّهوها بـــ (أَيْنَ) و (كَيْفَ)**)) (٢) ؛ لذا أقول إن فتح النون جاء هنـــا ؛ لكثـــرة الاستعمال ، ولكراهة توالي كسرتين لو كسروا النّون .

وعندما رد قول الناظم في مسألة **العدول في الأفعـــال** مقارنًـــا بينـــه وبـــين الحريري قال: ((**ولذلك اعترض الناس(٣) على ابن مالك ، حيث قـــال فـــي أول الكافية والخلاصة(٤) : "قال"، ولم يقل: "أقول" كما فعل الحريري(٥)، والصـــواب بِبِدِ الحريري في ذلك ؛ لأن قوله غير محقق الوقوع، وأما ابن مالك فقـــد اعتـــذر عنه ابن أم قاسم(٦) وغيره بأعذار باردة غير ظاهرة ... والصحيح أن مثل ذلك لا**

---

١ – **ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٣/٥ ، واللمحة في شرح الملحة ٢/ ٨٦١.**

٢ – **كتاب سيبويه ٤/ ١٥٣– ١٥٤.**

٣ – **كالمرادي حين قال في في توضيح المقاصد ١/ ٢٦١: ((هلا قال: يقول محمـــد ... ؛ لأن المحكي لم يمض "بعد)) . وتبعه في الاعتراض الشاطبي في المقاصد الشافية ١/ ٣ حيـــث قال : ((إن ذلك لا يصح حيث يكون المستقبل مظنون الوقوع كهذا الموضع)) .**

٤ – **قال في شرح الكافية ١/ ٣٩ – ١٥٥:**

قَالِ ابنُ مالكٍ محمدُ وَقَدْ ... نَوَى إفادةً بِمَا فِيه اجْتَهد.

والألفية ص٩ : قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابن مالك ... أحمد ربي الله خيرمالك.

٥ – **قال الحريري في ملحة الإعراب ص٣ :**

أَقُولُ مِنْ بَعْدِ افْتِتَاحِ الْقَوْلِ ... بِحَمْدِ ذِي الطَّوْلِ الشَّدِيدِ الْحَوْلِ.

٦– **وردت في الأصل : ابن قاسم ، والصواب ماذكرته أعلاه وهو المرادي.**

يجوز إلا فيما هو محقق الوقوع))(١). فقد أخذ عليه التعبير بقوله " قال " بدلا من (يقول) بلفظ المضارع ؛ لأن قول الألفية قادم ولم يمض بعد، وأنه لا يصح أن يكون (قال) أريد به المستقبل؛ لأن المستقبل مظنون الوقوع ، وليس بمتحقق هنا ؟ فقيل(٢): إنَّ (قال) فعل ماض لفظًا والمراد به الاستقبال ، ووضع المستقبل في موضع الماضي وارد فى كلام العرب بشرط تحقق الوقوع ، كما في قوله تعالى: ﴿ **وَمَن دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا** ﴾(٣) أي : يكون، وكقوله:﴿**أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلا تَسْتَعْجِلُوهُ**﴾(٤) أي: يأتي، وكقوله تعالى: ﴿ **وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ**﴾(٥)، وكقوله: ﴿ **وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا** ﴾(٦)، وقد أخبر القرآن كثيرا عن المستقبل بلفظ الماضي؛ لبيان أنه محقق الوقوع فنزل منزلة ما مضى ، والجدير بالذكر أن النحاة استعملوا بعض الأدوات في إفادة معنى زائد عما تفيده من معناها الأصيل مشترطين كون الفعل محقق الوقوع ، كإفادة (إذا) الظرفية الشرطية في التعليق كقولك : إذا أقبل الشتاء أقيم معك ، وكذلك (رُبَّ)(٧) لا يدخلونها على المضارع الأصيل إلا إذا كان معناه محقق الوقوع ، فكأنه من حيث التحقق بمنزلة الماضي الذي رفع معناه ، وإلا فلا تدخل (رب) عليه ، ويقتصر دخولها على الماضي والجملة الاسمية ، ومن واقع المسموع الفصيح الاستعمال، فإن العدول في الأفعال جائز -كما قال النحاة- شريطة تحقق الوقوع(٨)، وأرى أن الذي دفع الناظم أن يقول: (قال) بدلًا من (يقول) عدة أوجه :

---

١ - **الهداية في شرح الكفاية مج١ / ٢٦٩- ٢٧٠.**
٢ - **ينظر : شرح المكودي ١/ ٦ .**
٣ - **آل عمران من الآية (٩٧). ينظر : الخصائص ٣/ ٨١ ، وتمهيد القواعد ٤/ ١٨٩٧.**
٤ - **النحل من الآية (١).**
٥ - **الزمر من الآية (٦٨) .**
٦ - **الزمر من الآية (٧٣) .**
٧ - **ينظر: مغني اللبيب ص ٥٤٨ ، وحاشية الصبان ٣/ ٤٤٨ .**
٨ - **ينظر : حاشية الدسوقي على مختصر المعاني ٢/ ١١٣ .**

١- أن يكون أوقع الماضي موقع المستقبل تحقيقًا له ، وتنزيلًا منزلة الواقع فاعتبر الألفية متحققة الوقوع ، وهو الوجه الذي أخذ الآثاري في إثباته بالشواهد والبراهين أنه ليس بمتحقق هنا.

٢- احتمالية كون المحكي من الألفية قد كُتب، ولم يتبقَ سوى المقدمة التي افتتحها بهذا البيت ؛ لذا قال: (قال) ولم يقل (أقول أو يقول) فيكون الفعل على ظاهره.

٣-أن يكون وضع كلمة (قال) أول نطقه؛ ليحكي بها عند الفراغ من المحكي، وقد يتعلق الأمر بالضرورة العروضية لمناسبة الوزن.

وأيضا ردَّه عندما جعل ضمير الرفع المتحرك (نا) هو ما تتوالى عليه الأوجه الإعرابية الثلاثة في الألفية([1]) :

للرفعِ والنَّصبِ وَجَرٍّ نا صلح ... كاعرفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا المِنَحْ.

بأنه ليس هذا الضمير فقط بل هناك ضميران آخران حين قال: ((**ولـيس الأمر كذلك، بل ويشارك (نا) في هذه الأعاريب الثلاثة ضميران آخران هما:** "**هم**" و"**الياء**")) ([2]). ويُرد على اعتراضه بأن الضمير(نا) ضمير متصل متحد المعنى في المواضع الثلاثة، بخلاف (هم)، الذي يتأتي ضميرًا منفصلًا في حالة الرفع ، ومتصلًا في حالتي النصب والجر، والياء يختلف معناها ، ففي حالة الرفع للخطاب، والنصب والجر للمتكلم ، وكان هذا مقصد ابن مالك، ومن ثمَّ لا وجه لنقده.

- **وقد جمع بين النقد الموضوعي وغير الموضوعي** عندما بالغ في نقده لابن خالويه ([3]) - واتهمه بالضعف النحوي - لأنه نسب إليه أنه جعل الواو زائدة

---

١ - باب النكرة والمعرفة ص١٠ .

٢ - الهداية في شرح الكفاية مج١/ ١٧.

٣- والذي ذكره ابن خالويه في الحجة ص ٢٤٩ ما هو إلا عرض لآراء المذهبين بيد أنه ذكر رأي الكوفيين أولا ، وربما ظن صاحب الهداية أنه يميل إلى رأيهم ، وقد يكون قد ذكره في مؤلف من مؤلفاته التي لم أهتد إليها.

لا موضع لها في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾(١)، وقوله ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْرًا لِلْمُتَّقِينَ﴾(٢)، وقول امرىء القيس:

فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَانْتَحَى ... بِنَا بَطْنُ خَبْتٍ ذِي قِفَافٍ عَقَنْقَلِ(٣).

فأنكر عليه ذلك ، ووصفه بالضعف النحوي فقال: ((**وهو جيد في البيت، وأما في الآيتين فلو عبر بالتوكيد لكان أولى من التعبير بالحشو، فإن القرآن منزه عن ذلك ، ولهذا عده الناس من ضعفاء النحويين ... والذي أراه وجوب اجتناب هذه العبارة في كلام الله تعالى؛ لأن الحشو هو المهمل، والمهمل هو اللغو، واللغو هو ما لا فائدة فيه، ولكن التوفيق عزيز.**))(٤). وما نسبه الآثاري من زيادة الواو فيما سبق ذكره من شواهد لابن خالويه لم يكن له بل للكوفيين (٥) عرضه في

---

١ – الحج من الآية (٢٥).

٢ – الأنبياء من الآية (٤٨)، وقرأها ابن عباس وعكرمة (الفرقان ضياءً) دون واو . ينظر : المحتسب ٢/ ٦٤.

٣ – البيت من الطويل ، والشاهد فيه قوله : ((وانتحى)) حيث جاءت الواو حشوا . ينظر : ديوانه ص١٥ ، الصحاح تاج اللغة ٣/ ٨٧٠ ، وشمس العلوم ٢/ ١٢٢٣ .

٤– شرح الكفاية مج٢/ ٤٠٠–٤٠١، وينظر: الموضع مفصلا ص ٤٠٨ من المصدر نفسه.

٥ – نوع الواو في الشواهد السابقة ومثلها قوله تعالى : ﴿ وعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾– النساء من الآية (١٩) – فقد ذهب الكوفيون ووافقهم الخليل إلى أن الواو زائدة ؛ ؛ إذ الضياء في قوله: ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْرًا لِلْمُتَّقِينَ﴾، وذهب البصريون إلى أن الواو تأتي لمعنى فلا تزاد، وهي هنا إما واو الابتداء وكقولك : سبحانك اللهم وبحمدك أي : سبحتك، حين جعلتنا من أهل التسبيح . ومنه قول المكبر في الصلاة : ربنا ولك الحمد. أي : الحمد لك، أو العطف والتقدير: وآتيناهما ضياء مستدلين بقوله تعالى : ﴿فِيهِ هُدىً وَنُورٌ﴾ – المائدة من الآية (٤٦) – فالهدى هو النور، أو آتيناه ثلاثة أشياء: الْفُرْقَانَ، وَالضِّيَاءَ، وَالذِّكْرَ؛ من باب عطف النعوت إذا تعددت ، وقيل: هي واو الحال فيصير المعنى : الفرقان مضيئا. ينظر: معاني الفراء ٢/ ٢٠٥، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٥٢، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٩١٩ ، والكتاب الفريد ٤/ ٤٩٤ ، وشرح درة الغواص للشهاب ص١٤٣.

الحجة ، دون أن يصرح بقوته ، وربما ظن صاحبنا أنه يميل إلى رأيهم ؛ لذا نقده بأنه لايجوز ولا يليق بكلام الله ، وأما كون الواو هنا زائدة فغير مسلم ؛ لأنه من المعروف أن كل حرف في القرآن يأتي لمعنى، حتى ولو لم يكن له موضع أو عمل بأن كان زائدًا، فيكون لإفادة معنى التوكيد كالواو هنا، وكذلك في **قوله تعالى:** ﴿ **وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ معلومٌ** ﴾(١)، فقد علل الزمخشري لوجودها ، فذكر أن جملة الصفة لا تتوسطها الواو، وأن الجملة صفة لـ(قرية)، والقياس عدم دخول الواو فيها، ولكنها زيدت لتأكيد زيادة لصوق الصفة بالموصوف، والدلالة على أن اتصافه بها أمر ثابت ومستقر(٢)، وقيل: إن هذه الواو هي واو الثمانية(٣) كما في قوله تعالى: ﴿ **وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ** ﴾(٤) فقد آذنت الواو بأن الذين قالوا: سبعة وثامنهم كلبهم، قالوا عن ثبات علم وطمأنينة نفس، ولم يرجموا بالظن كغيرهم، وهو ما أنكره الفارسي(٥).

وتعقيبًا على ما جاء من شارح الكفاية ، فإنه قد أصاب في نقده وتعليله من جهة أنه لا يليق أن يُقال عن حرف ورد في القرآن أنه حشو زائد، ولكنه لم يصب في طريقة نقده لشخص ابن خالويه نفسه من جهتين: أحدهما: حينما نسب إليه قولا لم يقل به ، فكان يجب عليه أن يتحقق من صاحب الرأي، ومن جهة أخرى لم يصب حينما وصفه بأنه من ضعفاء النحويين ، فلا يليق بعالم أن يهين عالمًا سبقه بعدة قرون له قدره واحترامه.

---

١ – الحجرات الآية (٤) .

٢ – الكشاف ٢/ ٧١٤-٥٧٠.

٣ – ينظر : البرهان في علوم القرآن ٢/ ٤٥٢ .

٤– الكهف من الآية (٢٢) .

٥ – ينظر : الجنى الداني ص ١٦٨-١٦٩.

ثالثًا: النقد المعلل :

إن من مظاهر ارتقاء الفكر اللغوي (التعليل) وقد برع فيه صاحبنا ، ويعد في الوقت نفسه دليلًا على سعة علومه ، وكان أسلوبه يؤطر بإطار يستند فيه إلى التعليل بعبارات سهلة واضحة لا غموض فيها، مما جعله ذا تأثير مهم في نقده ؛ لدعم وجهة نظره في الفصل في القضايا اللغوية، ومن مواضع نقده المعلل رده قول من قال بأن (الباء) التي للسببية تسمى (لام) العلة حين قال معللًا: ((**وبعضهم يسميها لام العلة، وهو غير صواب؛ لأن الفرق بينهما كون السبب ما كان طريقًا موصلًا إلى الحكم، والعلة ما يضاف إليها وجود الحكم ووجوبه. هذا هو الفرق بينهما.**)) (١) . ويرد عليه بأنه اتبع علماء أصول الفقه(٢) الذين فرقون بين السبب والعلة ، حين ضربوا مثالا لمن يريد الصعود إلى أعلى السطح ، فالسلم الذي يصعد عليه هو السبب ، والطلوع على ظهر السطح هو العلة ، أما عند النحويين فكلاهما أمر واحد ؛ لذا سماها بعضهم بباء التعليل(٣) وبلام التعليل ؛ لأنه يحسن غالبا في موضعها اللام كقوله تعالى : ﴿ **يَاقَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ**﴾(٤) ، و﴿ **فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ** ﴾(٥) أي :لاتخاذكم ، ولظلمٍ.

وحين اعترض على رأي الفراء القائل **بأن الذي أصله (ذا)** (٦) **اسم إشارة إلى ما هو بحضرة المخاطب، ثم نقل إلى حضرة الغائب، وزيدت (ال) للتعريف، وقلبت ألفها إلى (ياء) لتفرق بين الإشارة بين الحاضر والغائب فقال ناقدًا ومعللًا:**

---

١ – شرح الكفاية مج٣/ ٤١٥.
٢ – قواطع الأدلة في الأصول ٢/ ٢٧٧ ، والقواعد للحصني ٢/ ٩٥ .
٣ – شرح التسهيل ٣/ ١٥٠.
٤ – البقرة من الآية (٥٤) .
٥ – النساءمن الآية (١٦٠).
٦ – ينظر : الإنصاف ٢/ ٦٦٢ م ٩٥ ، والأزهية ٢٩١ .

((**وعندي أن المذهب الأول أجود من الثاني لما فيه من عدم التكلف والتعسف**))([1])، ويقصد بالمذهب الأول مذهب البصريين([2]) من أن (الذي) أصله (لَذي) على وزن (عَمٍ ، وشَجٍ) اسما فاعل من (عَمي وشَجِي)، وأن (أل) دخلتهما، كذلك (الّذي) فاللام المشددة لام (لذي)، ثم دخلت عليها (ال) وأدغمت فيها، وعلل ببعده عن التكلف والتعسف.

وكان أحياناً يستعين بنصوص العلماء السابقين للتدليل على صحة نقده واختياره ، ومن أبرز هؤلاء الذين تعلل بنصوصهم وأقوالهم "**الحريري**"، فحين رد قول **مَن أجاز جر (أمس) بـ(مِنْ) قال: ((تنبيه: لا يجر " أمس" إلا بـ(مذ) و(منذ)، ومَنْ جره بـ(مِنْ) فهو لاحن ([3])، ولهذا أشار الحريري بقوله في الدرة : لأَن (مِن) تخْتَص بالمكان و(مذ) و(منذ) يختصان بالزمان([4])...))([5]). واختصاص (من) بالمكان مذهب البصريين فيما ذكره الأنباري([6])؛ لأن (من) لابتداء الغاية المكانية فقط، وقيل: هذا هو المشهور من مذهب البصريين؛ لأن منهم من ذهب إلى أن (مِنْ)** تكون لابتداء الغاية في الزمان والمكان والأحداث والأشخاص([7])،

---

١ – الهداية في شرح الكفاية مج١/ ١١٣.

٢ – ينظر : الأصول في النحو ٢/ ٢٦٢–٢٦٣ ، واللباب ٢/ ١١٤ ، وشرح المفصل ٢/ ١٣٩.

٣ – يقصد الكوفيين إذ إنهم ذهبوا إلى أنَّ "مِنْ" يجوز استعمالها في الزمان مستدلين بقوله تعالى: ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾– التوابة (١٠٨) _ ووافقهم الأخفش ، والمبرد ، وابن مالك ، والمرادي .ينظر : المقتضب ٣/ ٣٤٠ ، والإنصاف ١/ ٣٠٧ ، وشرح التسهيل١/ ١١٥– ٣/ ١٣٢ ، وينظر : حاشية الصبان ٣/ ٣٩٢.

٤ – بنصه في درة الغواص ص ٩١.

٥ – الهداية مج١/ ٢٠٠.

٦ – ينظر : الإنصاف ١/ ٣٠٧.

٧ – ينظر : الحواشي على درة الغواص لابن بري وابن ظفر ص٧٧٠ ، والجنى الداني ص ٣٠٨.

تقول: أخذته من محمد، وسرت من الإسكندرية، وأتيته من غدوة، وتركته من أمس، وقوله تعالى : ﴿ **ومن آناء الليل فسبح** ﴾(١). وقوله: ﴿ **ومن الليل فتجهد به نافلة لك**﴾(٢)، وكقول الشاعر:

مِنْ غدوةٍ حتَّى كأنَّ الشَّمسا... بالأفق الغربيِّ يكسى ورسا (٣).

فـ(غدوة) اسم مبني على الكسر في محل جر بمن، وهكذا كل الشواهد دخلت فيها (من) على الأزمنة، ونُسب هذا الرأي للمبرد وابن درستويه موافقة للكوفيين (٤)، وتأول البصريون كل الشواهد السابقة على تأويل محذوف، ولم يستطيعوا تخريج باقي الشواهد إلا بقولهم: (فيه تعسف).

كما تعلل بقوله أيضًا **حين رد قول مَن أجاز استعمال (كيت وكيت) في الأقوال قائلًا : ((تنبيه : لا تستعمل كَيْت وذيت إلا في الأفعال، ومن استعملها في الأقوال فهو لاحن، وإلى ذلك أشار الحريري بقوله: " ويقولون: قال فلان: كيت وكيت، فيغلطون فيه"(٥).))(٦). ومن المعلوم أن (كيت وكيت، وذيت وذيت)**- أصلهما "كيَّة وكيَّة" و"ذيَّة وذيَّة" بتشديد الياء"(٧). – وهما ليستا من كنايات العدد، وإنما جعلهما النحاة كناية عن الأشياء وأغلبها عن القصة والخبر– وتنطق التاء مفتوحة ومضمومة ومكسورة – ولابد من تكرارهما وفصلهما بالواو(٨)، واعتبارهما مركبًا مزجيًا في محل نصب مفعول به للفعل المقدر، وهي نائبة عن

---

١ – طه من الآية (١٣٠).

٢ – الإسراء من الآية (٧٩) .

٣ – البيت من الرجز ، ولم أهتد إلى قائله ، وروي بدل " يكسي " " تطلي" في المخصص ٢/ ١٩٨ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٥٢٤ ، والتذييل والتكميل ١١/ ١٢٠ .

٤ – شرح ابن يعيش ٤/ ٤٥٩ ، وشرح درة الغواص للشهاب الخفاجي ص٣٢٠.

٥ – جاءت" يوهمون " بدلا من " يغلطون " في درة الغواص ص ١١٧.

٦ – الهداية في شرح الكفاية مج١/ ٢١٠.

٧ – الصحاح تاج اللغة ١/ ٢٦٣.

٨ – وهي مهملة لا أثر لها ؛ لأنها لمجرد الفصل بين طرفي المركب .

الجملة، وقد ذهب الجوهري([1]) إلى أن كيت تدخل على الأفعال، وذيت على الأقوال، ووافقه ابن الجوزي([2]) مؤكدًا أن العرب تجعل "ذيْت وذيْت" كناية عن المقال، و "كَيْت وكَيْت"كناية عن الأفعال وهو ما علل له الحريري قائلًا : لأن العرب تكنى عن الأقوال بذيت، وبكيت عن الأفعال([3])، وقيلَ: "**يُكنى بكيتَ عن جملةِ القولِ، وبذَيْتَ عن جملةِ الفعلِ**"؛ فتقول : كان كيت وكيت، وقال فلان: ذيت وذيت، ولا يجوز العكس، وهو جائز عند العامة ، ولكن يفهم من كلام "الأشموني" أن هذين المركبين – "كيت وكيت، ذيت وذيت" – يكنى بهما عن الحدث([4])، تبعا لأبي عبيدة([5]) الذي لم يفرق بينهما، فقولك: كان من الأمر ذَيْتَ وذَيْتَ، معناه كيت وكيت. أي : يُكنى بهما عن الجملة، قولاً كانت أو فعلاً، كما يُكنى بفُلان وفلانة عن أعلام العقلاء، وهو ما رده الآثاري ووصفه باللحن ، والحريري بالوهم ، ولا داعي لمثل هذا ؛ لأن الاستعمال لا يفرق بين هذا وذاك.

وحين رد غلط الناس في **الجمع بين تاء المضارعة في أول الفعل وبين نون النسوة الواقعة في آخره** قال : ((**كثيرًا ما يغلط الناس في قولهم: النِّسْوانُ تَلِدْنَ والرَّواحُلُ تَرِدْنَ – بالتاء المثناة من فوقها، وإلى ذلك أشار الحريري في الدرة**([6])))([7])، ووجه صحة الكلام عنده أن يجمع بين الياء والنون كما في قول مُطيع بن إياس:

---

١ – **الصحاح تاج اللغة ٦/ ٢٢٤٩ ، ٢٤٧٨ .**

٢ – **المدخل تقويم اللسان ص ١٠٩.**

٣ – **ينظر: درة الغواص ص ١١٧.**

٤ – **شرح الأشموني ٤/ ١٤٩.**

٥ – **الصحاح تاج اللغة ١/ ٢٤٩.**

٦ – **قال في درة الغواص ص ١٦٤ : ((يَقُولُونَ: الْحَوَامِل تطلقن والحادثات تطرقن، فيغلطون فِيهِ، لِأَنَّهُ لَا يجمع فِي هَذَا الْقَبِيل بَين تَاء المضارعة وَالنُّون، الَّتِي هِيَ ضمير الْفَاعِل)). وينظر: تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ص١٨٧.**

٧ – **الهداية في شرح الكفاية مج١/ ٢٢٣.**

خفض عَلَيْك فَمَا فِي النَّاس ذُو إبل ... إِلَّا وأينقه يشردن أَحْيَانًا(١) كما هو مذكور في كتب النحو(٢)، ولا يجمع بين التاء والنون كقراءة ابن كثير لقوله تعالى: ﴿**تكَاد السَّمَاوَات تتفطرن مِنْهُ**﴾(٣)، **وقوله تعالى أيضًا:**﴿ **وَالْوَالِدَاتُ تُرْضِعْنَ** ﴾(٤)، وهو من منع الجمع بين تاء التأنيث ونون النسوة في الفعل عند الحديث عن جماعة الغائبات، ويشمل الغائبات كل جمع لهن، وهو الصحيح السالم أو التكسير عاقلًا أو غير عاقل، مظهرًا كان أو مضمرًا ، فإن كان الظاهر جمع سلامة في المؤنث لعاقل مثل: الفاطمات فعند **البصريين التاء تقول :** تقوم الفاطمات، وأجازه الكوفيين بالياء حملا للسلامة على المكسر؛ ولذا يمكن تصحيح الاستعمالات المرفوضة (الغواني يمزحن، والنوق يسرحن)، ولكن يشيع في لغة العصر الآن الجمع بين تاء التأنيث ونون النسوة ، وهو استعمال قديم يؤيده ما ذكره أبو حيان والألوسي (٥) نقلا عن ابن الأعرابي من قوله: (**الإبل تشممن**).

وحين رد قول ابن مالك(٦) **الذي ذكر فيه أن الفعل المتصل بنون النسوة مبني بلا خلاف : ((وأما المتصل بنون الإناث فقد قال ابن مالك في شرح**

---

١ – البيت من البسيط ، والشاهد فيه قوله : (يشردن) جمع فيه بين ياء المضارعة ونون النسوة الواقعة فاعلًا موافقًا القياس.

٢ – ينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٢٨ – ٢٠٢٩، وشرح درة الغواص ص ٥٠١، وتمهيد القواعد ١/ ١٧٧.

٣ – مريم من الآية (٩٠) ، والشورى من الآية (٥) ، (تَتَفَطَّرن) بالتاء قراءة ابن كثير، وعزاها يونس لأبي عمرو ، ووصفها الزمخشري بأنها قراءة غريبة ، و(يتفطرن) بالياء قراءة عاصم عن أبي عمر. ينظر: السبعة في القراءات ص ٤١٢ ، والكشاف ٤/ ٢٠٨ ، وشرح درة الغواص ص ٥٠١.

٤ – البقرة من الآية (٢٣٣) .

٥ – ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٢٨ – ٢٠٢٩ ، وتفسير الألوسي ١٣/ ١٣.

٦ – قال في شرح الكافية الشافية ١/ ١٧٦–١٧٧: ((استحقاق المضارع للإعراب مشروط بألا يباشر نون توكيد، فإنه يبنى معها على الفتح ، ولا نون إناث، فإنه يبنى معها على السكون)) ، وقال في شرح التسهيل١/٣٧ : ((إنما بني المتصل بنون الإناث لتركيبه معها؛ لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد معنى وحكمًا)) .

التسهيل: إنه مبني بلا خلاف، وهذا الذي قاله مخالف لما ذهب إليه ابن درستويه، وابن طلحة، والسهيلي، من أنه معرب (١)))(٢) ، وقد بحثت فيما تيسر لي الاطلاع عليه من مؤلفات ابن مالك؛ لأجد ما نسب إليه من أن الفعل المضارع المتصل بنون الإناث (**مبني على السكون بلا خلاف**) فلم أجد إلا قوله: بني المتصل بنون الإناث كـ"يسرن" حملًا على الماضي المتصل بها؛ لأنهما مستويان في أصالة السكون، وعروض حركة البناء في الماضي، وحركة الإعراب في المضارع (٣)، والجدير بالذكر أن المرادي وأبا حيان هما اللذان نسبا لابن مالك انتفاء الخلاف ، وردَّا عليه بما رد به صاحب الهداية من أن ابن درستويه وابن أبي طلحة والسهيلي يقولون بإعرابه ، والإعراب عند هؤلاء مقدر، منع ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي في صيرورة النون جزءًا منه (٤)، ويبدو أن هذا ما فهمه العالمان الجليلان من كلام ابن مالك ؛ ومن الملاحظ في كتبه وأكثر كتب النحاة أن الخلاف وارد في أسباب بناء المضارع معها، وليس في كونه معربًا أو مبنيًّا إذا اتصلت به؟ ومن الطرافة أن الآثاري بعد اعتراضه في دعوى الإجماع على البناء عاد ليؤيده بقوة في القول بالبناء حيث قال: ((**والصحيح ما ذهب إليه ابن مالك وبه أقول**))(٥).

وحين اعترض على قول الفزاري(٦) **في إلحاق الهاء بالجمع الذي على وزن مفَاعِلَ ، كالمهالبة ، والأشاعرة ، والمغاربة ،... إلخ** ، مستندًا على قول

---

١ - ينظر : توضيح المقاصد ١/ ٣٠٥ ، وارتشاف الضرب ٢/ ٦٧٤ – ٢/ ٨٣٥، والتصريح ١/ ٥٢.

٢ - الهداية في شرح الكفاية مج١/ ٣١٦- ٣١٧.

٣ - ينظر : شرح الكافية الشافية ١/ ١٧٦، وشرح التسهيل ١/ ٣٦ ، ٣٧.

٤- ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٦٧٤ – ٢/ ٨٣٥ ، وتوضيح المقاصد ١/ ٣٠٦ .

٥ - الهداية في شرح الكفاية مج١/ ٣١٧.

٦ - ينظر : الأزهية ص ٢٥٣- ٢٥٤.

ابن عصفور: ((**وليس ذلك بمقيس، فقد قال الإمام أبو الحسن ابن عصفور في باب الجمع من المقرب**(١)**: " وإذا اختلفت الأسماء في اللفظ لم تجمع إلا أن يغلب أحدها على سائرها، كقولهم : الأشاعثة في الأشعث وقومه، وهو موقوف على السماع**)) (٢). لأن الأصل: مهلّبيّ، وأشعريّ ، وأشعثيّ ، ومغربيّ ، فعندما أرادوا أن يجمعوه جمع الصحة حذفوا ياء النسب ، فقالوا: أشعثون ، وأشعرون ، حتى كأنهم جمعوا أشعر وأشعث ، فلما كسّروه حملوه على ذلك وقالوا: أشاعر وأشاعث ، ثم أدخلوا التاء علمًا للنسب ، قال أبو على: ((**ومن هذا عندى قولهم: فارسى وفرس**)) (٣) كأنهم حذفوا الياء وجمعوا وعوضوا بالتاء، وهو ما ذهب إليه الجوهري(٤) من علماء اللغة إذ ذكر أنها للنسب ، ولكنه لم يحدد: أهي قياس أم سماع ؟ وتبعه ابن الأثير(٥) عند حديثه عما يعرف بالقرينة، ومثلها المسامعة في جمع مسمعيٌّ(٦)، والمناذرة في جمع منذريٌّ؛ لأنهم يزيدون التاء في الجمع عوضًا عن ياء النسبة التي تكون في المفرد، **وخلاصة الأمر** أن هذه الجموع وإن اختلفت ألفاظ مفرداتها في المضامين، إلا أنها تؤخذ بعموم المشاع ؛ لأن الأشاعثة نسبة إلى الأشعث بن قيس بن معد يكرب الكندى وقومه، والمهالبة إلى المهلب بن أبى صفرة ، وأتباعه في حرب الخوارج ، والأشاعرة إلى علي بن إسماعيل بن إسحاق الأشعرى، أبى الحسن، مؤسس مذهب الأشاعرة(٧) ، وأرى فيما ذكره الآثاري أنه يوافق الفزاري فيما يقول ، غاية الأمر أنه زاد عليه أن مثل هذا مقصور على

---

١ – المقرب ٢/ ٤٧–٤٨.
٢ – شرح الكفاية مج٣/ ٣٥٤ – ٣٥٥.
٣ – التكملة ص ١٣٠ .
٤ – الصحاح في تاج اللغة ١/ ٢٥٨.
٥ – البديع في علم العربية ٢/ ٥٢.
٦ – كما جاءفي : الكتاب ٣/ ٣٧٨، والمزهر٢/ ١٨٢.
٧ – ينظر : جمهرة أنساب العرب ص ٣٩٧ .

السماع ، وهكذا جاء النقد مدعومًا في أغلب مواضعه بالاستدلال، ومعتمدًا على الحجة المشفوعة بالتحليل العلمي، والتعليل المنطقي ليبرز شخصيته النقدية.

رابعا : النقد الإحصائي الوصفي:

المراد به عرض بيانات رقمية محصاة معتمدة على المقارنة والموازنة بين المؤلفات السابقة وما جاء في شرحه إما بالزيادة أو النقصان ، وهو فرع من فروع علم الرياضيات ، لما يحتويه من بيانات تساعد على معرفة مواطن الزيادة العددية عنده ، وهو سمة من السمات البارزة لمنهجه النقدي في الشرح حين أخذ يحصر بين ما جاء في هدايته ، وبين ما جاء في الألفيات السابقة عليها من جهة ، وبين ما جاء في كتب النحاة من جهة أخرى في المواضع العددية ؛ مما يدل على عمق قدرته الحسابية ، وظهور موهبته الإحصائية من جمع لأبواب النحو وفصوله ومواضعه، وليبرهن على شمولية الهداية وظهورها على ما جاء في مؤلفات النحاة السابقين ، كألفية ابن مالك وكفايته ، والدرة لابن معط ، فذكر أن الألفية ضمت سبعين بابًا، والدرة أربعين ، وكلها موجودة في الكفاية ما عدا التصريف والإبدال، والإدغام ... فقد أفرد لهم كتابًا موسومًا بـ(تيسير التعريف في علم التصريف) ، وأما الكفاية فقد ضمت مِئتي باب ، ولم يقف الإحصاء الوصفي عند الأبواب ، بل تخطاه إلى المسائل ومعاني الحروف ، فكان يصدر أحياناً بعض الأبواب بقوله : ومسائل هذا الباب تنحصر في كذا وكذا ... ثم يبدأ الشرح(١)، وكان للـ(خلاصة) النصيب الأكبر من هذا النوع من النقود، ومن تلك الإحصائيات الناقدة **رده قول الناظم في الخلاصة في عدد مواضع كسر (إن) وفتحها قائلًا : ((هذا منتهى توجيهات "إن" ، وليس في الخلاصة(٢) منها سوى أحد عشر وجهًا، منها ستة للواجبة الكسر، ومنها وجه واحد للواجبة الفتح، ومنها أربعة لجواز**

---

١ – ينظر : الهداية ٣/ ٢٧٤.

٢ – قال في ص ٢١:

وَهَمْزَ إِنّ افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَر * مَسَدّها وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ.

الأمرين، ومن العجب للشيخ – رحمه الله – حيث لم يجعل للواجبة الفتح سوى وجه واحد! .))([1])، وقد نص أبو حيان على هذا([2]) وصرح بأن ما ذكره صاحب الخلاصة في ضابط فتح الهمزة ليس بصحيح ؛ لأنها وجدت في أربعة مواضع تفتح دون أن يسد المصدر مسدها.

ومن المواضع التي أشار فيها إلى قصور الخلاصة، وعدم حصرها للمواضع ما ذكره في معاني الهمزة حين قال: ((**هذا مجموع توجيهات الهمزة، وليس منها في الخلاصة سوى خمسة متفرقة في الأبواب**)) ([3]). وقد آثر ابن مالك الاختصار؛ لأن الألفية التي جمعت النحو العربي والصرف ليست جامعة لكل القواعد ، وقد صرح بذلك حين قال :

وما بجمعِهِ عنيتُ قَدْ كَمُل ... نَظما على جُلِ المهماتِ اشتمل.

وقد فصل وزاد عليها في شروحه.

كذلك رد قول أبي حيان ([4]) بأن الأسماء المبنية على الكسر ستة، ولا نحفظ لهم سابعًا حين قال:((تنبيه: قول أبي حيان: "ولا نحفظ لهم سابعا"، بلى لهم سابع، وهو: عَمَرويه، صاروا سبعة، هذا من النحاة خاصة، وأما من غيرهم فكثير لا يحصيهم إلا الله تعالى.))([5])، ولا أعرف سببًا لذكر الآثاري لـ(عَمْرَوَيه) في النحاة، وقد سبق أن ذكره أبوحيان في مؤلفات أخرى غير منهج السالك الذي اعتمده الشارح في هدايته ، ولكنه لم يقل: إنه من النحاة([6])، وقد عقد السيوطي بابًا

---

١ – الهداية في شرح الكفاية مج٣/٤٧٦.

٢ – ينظر: منهج السالك ص ١١٠.

٣ – الهداية مج٣/ ٤٦٥ .

٤ – قال في منهج السالك ٢/ ٣٣ قال: ((وكلهم نحاة ولا نعلم لهم سابعا))، و ينظر: الارتشاف ١/ ٤٩٧.

٥ – الهداية في شرح الكفاية مج١/١٨٧–١٨٨.

٦ – ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٩٦٤ ، ٣/ ١٣٠٥ ، والتذييل والتكميل ٥/ ٢٧٦.

في البغية([1]) جمع فيها الأسماء المختومة بـ(ويه)، وزاد عشرة على ما ذكره أبو حيان ، وصعد العدد إلى ستة عشر اسمًا، غير أنه لم يذكر (عمرويه) فيهم نحوي من النحاة.

ورد قول ابن مالك وابن هشام في **عدد معاني الباء، بعد أن ذكر عددها عندهم قال : ((هذا مجموع معاني الباء، وليس في الخلاصة([2]) منها سوى سبعة .... والبواقي من زيادات هذه الكفاية عليها ... وزعم ابن هشام أنها تأتي لأربعة عشر معنى([3]) ... وأما الخمسة البواقي فهي من زيادات هذه الكفاية على كتابه.)) ([4]) ، وردهما أيضا في عدد معاني (ما) فقد أوصلها الآثاري إلى عشرين معنىً حين قال: ((هذا منتهى توجيهات "ما" وليس في الخلاصة ([5]) منها سوى ثلاثة، وأما ابن هشام فإنه جعلها في المغني ستة ([6]) ... وأما في قواعده ([7]) فإنه جعلها عشرة أوجه ... أما الثمانية البواقي فهي من زيادات هذه الكفاية عليها .))([8]) ، وأيضا في عدد معاني (لا) قائلًا ومحصيًا : ((هذا مجموع معاني (لا)، وليس في الخلاصة ([9]) منها سوى ثلاثة متفرقة الذكر في الأبواب، وهي: النافية والناهية والعاطفة، وكذلك توجيهها عند ابن هشام ([10]) ... لكنه جعل**

---

١ - ينظر: بغية الوعاة ٢/ ٣٩٣.

٢ - ينظر: الخلاصة ص ٣٤ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٥٦ ، ٩٤، ٩٥.

٣ - مغني اللبيب ص ١٣٧ .

٤ - الهداية شرح الكفاية مج٣/ ٤٢٣ .

٥ - الألفية ص ١٣ ، ١٨، ص ٢٠ .

٦ - مغني اللبيب ص٣٩٥ .

٧ - شرح قواعد الإعراب لابن هشام ص٥٦ ، وقد نص فيها على أن (ما) تأتي على اثنى عشر وجها قائلا : (((ما) يأتي على اثني عشر وجهًا)).

٨ - الهداية مج٣/ ٤٥٠-٤٥١ .

٩ - الألفية ص ٢٢ ، ٥٥ ، ٧١ .

١٠ - مغني اللبيب ص ٣١٣ .

النافية على خمسة أوجه ، وهي مندرجة تحت توجيهنا هذا، وحينئذ صارت على سبعة أوجه، وأما البواقي فهي من زيادات هذه الكفايــة.)) ([1]) ، وجــاءت فــي الكفاية على عشرين وجهًا ذكرها إجمالًا([2]). ونقدهما أيضا في عدد معاني (مــن) قائلًا: ((هذا مجموع معاني (من)، وليس في الخلاصة سوى خمســة معــانٍ ... وجعلها في الكافية ستة، وفي التسهيل بلغ بها إلى خمسة عشر وجهًا ... وأمــا صاحب المغني فقد جعلها خمسة عشر وجهًا، وجعل الزائد على وجهين: تنصيص على العموم، وتوكيد للعموم، وأنا جعلتها واحدًا؛ لأنها مزيدة على كل حال، ولكني رأيت تقسيم الزائد إلى: مستغنىً عنه – وهو ما وقع في كلام النــاس – وإلــى توكيد – وهو ما وقع في كلام الله – أولى وأنسب)) ([3]).

وأحياناً ينقد، ثم يفتخر بأنه يزيد على من سبقه ببعض المواضــع، فيعقــب بقوله: **(والبواقي فهي من زيادات هذه الكفاية عليها) منبهًا على أن ما أضافه في الهداية زيادة عما في كتب النحاة، ومن ذلك قوله في توجيهات الياء: ((وعنــد الأكثرين من النحويين عشرة .... وأما الأربعة البواقي فهي مــن زيــادات هــذه الكفاية عليها.))([4]) ،** وفي مواضع أخرى يقول: **(... من زيــادات هــذه الكفايــة عليهما، وعلى غالب كتب العربية.)** وكقوله ردًّا على ابن مالك، وابن هشــام فــي عدد معاني **الفاء: ((هذا مجموع توجيهات الفاء، وليس في الخلاصة ([5]) منهــا سوى عشرة، ثلاثة منها بالمنطوق، وسبعة منها بــالمفهوم ... وأمــا صــاحب المغنى ([6]) فإنه لم يذكر سوى العاطفة وصورها ... أما البواقي فهي من زيادات**

---

١ – الهداية في شرح الكفاية مج٣/ ٤٣٤ .
٢ – المصدر السابق مج٣/ ٤٢٤ .
٣ – المصدر السابق مج٣/ ٣٨٢ .
٤ – السابق مج٣/ ٣٥٠ .
٥ – ص ٥٦ ، وص ٦٩.
٦ – ينظر: مغني اللبيب ص ٢٤.

هذه الكفاية عليهما، وعلى غالب كتب العربية.)) (١) ، وفي مواضع أخرى يحدد الكتاب، فيذكر أنها (من زيادات الكفاية على كتابه) ككتاب المغني للأنصاري ، فقد نقده في عدد معاني الواو قائلًا : **((هذا مجموع توجيهات الواو... وزعم ابن هشام أنها تأتي على اثنى عشر وجهًا... وإنما الستة البواقي إنما هي من زيادات الكفاية على كتابه))** (٢).علما بأن ابن هشام قد وصل بها إلى خمسة عشر معني(٣) وليس اثني عشر كما زعم ، وفي الخلاصة تسعة(٤).

ومن علماء اللغة الذين شملهم بنقده الإحصائي، المعجمي اللغوي الفيروزآبادي حين فند رأيه في عدد المعاني التي تفيدها اللام معقبًا على أبياته التي ذكرها في معاني اللام قائلًا : **((وزعم صاحبنا الشيخ مجد الدين يعقوب الفيروزآبادي صاحب القاموس – رحمة الله عليه – أنه السابق بإبلاغها إلى ثلاثة وثلاثين معنى ... ولنا معه في ذلك مناقشة وأن في تقسيمه هذا تداخلًا وفي تعداده إخلالًا ... وعلى هذا ففي بيته الأول ست، وفي بيته الثاني تسع، وفي بيته الثالث سبع، وفي بيته الرابع خمس، وفي بيته الخامس أربع، الجملة إحدى وثلاثون لامًا ، والبواقي من زيادات هذه الكفاية عليه.))** (٥) – لتصل إلى خمسين معنى عند صاحب الهداية – بينما الذي أوصلها لهذه النتيجة وهي كونها واحدًا وثلاثين معنى هو الزجاجي(٦)، وعند الزمخشري ثمانية(٧)، وعند ابن الحاجب

---

١ – الهداية في شرح الكفاية مج٣/ ٣٩٤ .

٢ – المصدر السابق مج٣/ ٤١٠ .

٣– ينظر: مغني اللبيب ص ٤٦٣.

٤ – ينظر: الألفية ص ٣٩.

٥ – الهداية مج٣/ ٤٩٢–٤٩٣ .

٦ – ينظر:اللامات ص ٣١ ، وحروف المعاني والصفات ص٤٠ وما بعدها.

٧ – المفصل في علم العربية ص ٤٤٩.

وابن مالك خمسة (١)، وورد عن الأخير أنها ستة (٢)، وأوصلها ابن هشام إلى اثني عشرة معنى (٣)، والمرادي إلى أربعين معنى (٤)، وقد يرجع سبب اختلاف عددها – من نحوي إلى آخر– إلى الإجمال والتفصيل ، فقد يجمل بعضهم فيقسمها إلى معنيين رئيسين يندرج تحتهما معان أخرى كثيرة ، أو يفصل بعضهم ، فيجعل كل معنى رأساً بذاته ، فيصل العدد إلى أربعين أو خمسين، بيد أنه كان يجب عليه مراعاة أن النحاة الذين نظموا في هذا العلم لم يكن مقصدهم استيعاب قواعده بكل تفاصيلها، بقدر ما كان مقصدهم اختصاره في نظم يسهل على مريدي ذلك العلم حفظه، فكان يجب أن يغتفر لهم تقصيرهم في هذا الجانب نظرًا للقيود التي يفرضها النظم عليهم.

خامسًا : أساليبه النقدية: قد يتشدد في التمسك بأصول النحو، وهو ما يدل على ميله إلى المذهب البصري المتمسك بالقياس، وقد تنوعت أساليبه النقدية بين الصراحة وبين الضمنية ، أما الأساليب الصريحة فكانت هي الأكثر شيوعًا في هدايته ؛ لذا تغيرت **مصطلحاتها على حسب نوع النقد والغرض منه، ومن هذه المصطلحات قوله:**

- **(ليس بجيد) :**

وردت هذه العبارة كثيرًا في كتابه، حيث استعملها في رفضه الصريح لبعض آراء وتوجيهات ابن مالك عندما كان يتحدث عن مواضع استتار الضمير وجوبًا حيث جعل منها ابن مالك كونه فاعلًا لاسم فعل الأمر وتبعه الأبناسي وزاد عليه ثلاثة ، فقال الآثاري معترضًا : (**وليس ذلك بجيد .... ؛ لأن اسم الفعل إنما يستتر تحته فعل، وكذلك مصدر وليس الغرض سوى فعل تحته اسم مستتر، وهو**

---

١ – شرح ألفية ابن مالك للشاطبي ٣/ ٦١٢.
٢ – الخلاصة ص ٣٥ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٦٥ .
٣ – أوضح المسالك ٣/ ٢٥.
٤ – الجنى الداني في حروف المعاني ص ٩٥.

فاعله وعلى هذا فهما على العكس من ذلك)) (١). ويفهم منه أنه يرى أن مواضع استتار الضمير وجوبًا أربعة مواضع – وهي التي اقتصر عليها ابن مالك في الخلاصة (٢)– المضارع المبدوء بالهمزة ، والمبدوء بالنون ، والمبدوء بالتاء ، وأمر الواحد، ومن ثم فإن اسم فعل الأمر والمصدر سيدخل كل منهما في أحد المواضع المذكورة ، وتبع الآثاريُّ في ذلك الزمخشريَّ الذي لم يزد عليهما في المفصل(٣).

وكذلك عندما ذكر **أن الواو والألف والنون تكون ضميرًا للغائب وغير الغائب**، فرد عليه قائلًا: ((**وليس ذلك بجيد ؛ لأن (غيره) يدخل فيه المتكلم، وهذه الأحرف لا تكون للمتكلم أصلًا، وإنما تكون للمخاطب والغائب.))**(٤)، والتمس العذر لابن مالك كل من المرادي(٥) ، والمكودي(٦) ، والأشموني(٧) .

وحين وازن بين تعريف ابن مالك – لاسم الإشارة – القائل فيه : ((**ما دل على مسمى وإشارة إليه))** (٨) وبين تعريف ابن الحاجب: ((**ماوضع لمشار إليه))** (٩) فقال مختارًا وناقدًا ومعللًا: ((**وعبارة ابن مالك أجود من عبارة ابن**

---

١ – الهداية في شرح الكفاية مج١/ ١٤.

٢ – ص٨ ، واكتفى بذكر اثنين منها في شرح الكافية الشافية ١/ ٢٢٤، وينظر : العدة في شرح العمدة ١/ ١٤٤.

٣ –ص ١٣٢.

٤ – الهداية مج١/ ١٨.

٥ – ينظر: توضيح المقاصد ١/ ١٣٣ حيث ذكر أن الألف والواو والنون لما كانت لا تكون للمتكلم تعينت إرادة المخاطب وذلك بَيِّن .

٦ – شرح الألفية للمكودي ص ٢٣، وقد اعتذر الأشموني والمكودي ؛ بأنه رفع توهم شمول قوله: "وغيره" المتكلم بالتمثيل.

٧ – ينظر: شرح الأشموني ، ومنهج السالك ١/ ١٢٧.

٨ – شرح الكافية الشافية ١/ ٣١٥.

٩ – الكافية في علم النحو ص ٣٤.

الحاجب؛ لأنه لا يعد من المعارف إلا إذا ذكر معه مسمى)) (١) ، وقد أصاب في نقده وترجيحه للعلة التي ذكرها.

وكنقده لقول النحاة في تحديد نوع "إن" في قول الشاعر :

وكنتُ أَرْىَ زيداً كما قيل سَيْدّاً ... إذا إنّه عبدُ القَفَا واللَّهازم(٢).

حيث قال: ((وكثير من النحاة يخصصون أحد الوجهين إما بالمفرد وإما بالجملة، وإما بهما معا دون الوجه الآخر، وليس ذلك بجيد، والصحيح ما قاله الزمخشري وهو جواز تأويلهما بأيهما شئت من مفرد أو جملة.)) (٣). أي من حالتي الكسر أو الفتح، فتقدير المفرد مع الكسر: فإذ هو عبد القفا، ومع الفتح : فإذا العبودية ، وتقدير الجملة مع الكسر: أول ما أقول إني أحمد الله، ومع الفتح : خرجت فإذا الأسد وهو ما أراده الآثاري تبعًا للزمخشري(٤) ؛ لأن مقتضى الحال يحدد المناسب منهما.

وحين ردَّ عبارة النحويين في الترجمة لباب (الإخبار بالذي) فقال: ((النحويون(٥) **يقولون : باب الإخبار بالذي والألف واللام، ليس بجيد؛ لأن الإخبار**

---

١ - الهداية في شرح الكفاية مج٢/ ٥٨-٥٩.

٢- البيت من الطويل ، ولم أهتد إلى قائله ، والشاهد فيه قوله : "إذا أنه" حيث جاز في همزة "أن" الوجهان الفتح والكسر، فأما الفتح فعلى تقديرها مع معموليها بالمفرد ، وأما الكسر فلتقديرها مع معموليها جملة وهي في ابتدائها.
ينظر: الكتاب ٣/ ١٤٤ ، والأصول في النحو١/ ٢٦٥ ، وتوضيح المقاصد ١/ ٥٢٧.

٣- الهداية في شرح الكفاية مج٣/ ٤٧٣.

٤- شرح ابن يعيش ٤/ ٥٣٠.

٥- قال المكودي في شرحه ص ٢٩٨ : ((الباء فى قوله بالذى باء السببية لا باء التعدية ؛ لأنك إذا جعلتها باء التعدية يكون المعنى أن الذى به يكون الإخبار وليس كذلك ، بل الإخبار يكون عن الذى بغيره ، ثم إن الإخبار يكون بالذى وفروعه وبالألف واللام)) . وينظر أيضا : التصريح ٢/ ٤٣٣ .

عنهما لا بهما، فتنبه لذلك، فإنه دقيق، وكل واقع في هذه المغلطة)) ([1]) يفهم منه أن الباء عند النحويين بمعنى السببية – لا باء التعدية – ؛ لأن "الذي" يكون في هذا الباب مبتدأ، لا خبرًا ، فهو في الحقيقة مخبر عنه([2])، وهو غير جيد عند الآثاري، بل ووصف كل من قال به بأنه واقع في الغلط ، مختارًا كونه بمعنى (عن) تبعًا لابن عقيل الذي قال : **((الباء في بالذي بمعنى (عن) فكأنه قيل أخبر عن الذي))**([3]) كقوله تعالى : ﴿ **سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ** ﴾([4])، وقال الحريري إنها بمعنى (على) ([5]) ، **ورده أيضا معللاً بأن حروف الجر تنوب عن بعضها في المعاني إذا انتفى اللبس**، ولكن هنا لم ينتفِ ؛ لاستحالة المعنى على الوجه المراد به ؛ لذا كونها بمعنى(عن) أولى حيث قال: **((إذ الغرض الإخبار عن الذي لا به))**([6]) ، وما قاله هو المقبول.

– (ليس بجيد، فإنه لا قائل بذلك من النحويين قاطبة):

وردت هذه العبارة عند رده على الزجاجي ([7]) القائل ببناء (أمس) على الفتح في قول الراجز:

لقد رأيتُ عجَبا مذ أمسا ... عجائِزًا مثلَ السعالِي خمْسا([8])

---

١ – الهداية مج١/ ١٧٤ ــ. وصرح قائلا في المصدر نفسه ص١٧٥ : ((الباء في قولهم (بالذي) بمعنى عن)).

٢– ينظر : توضيح المقاصد ٣/ ١٣١١ .

٣ – شرح ابن عقيل ٤/ ٦١.

٤ – المعارج الآية (١) .

٥ – ينظر: الهداية في شرح الكفاية مج ١/ ١٨١ ، ودرة الغواص ص ٢٠٣–٢٠٤.

٦ – شرح الكفاية مج ١/ ١٨١ .

٧ – اللامات للزجاجي ص ٥٤ ، والجمل للزجاجي ص ٢٩٩ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٤٠٠.

٨ – البيت من الرجز ، والشاهد فيه قوله : (مذ أمسا) حيث أعرب إعراب ما لا ينصرف على لغة بني تميم ، ولهذا جر بالفتحة، والألف فيه للإطلاق. ينظر: نتائج الفكر ص ٨٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٣٧ ، والمقاصد النحوية ٤/ ١٨٣٣.

حيث قال: ((قول الزجاجي: إن من العرب من يبني (أمس) على الفتح ليس بجيد، فإنه لا قائل بذلك من النحويين قاطبة بصريًّا كان أو كوفيًّا، ولهذا غلطه الناس ...))(١).

- خطأ صريح :

استخدم هذا التعبير حين نقد إطلاق بعض المُعْرِبِين اصطلاح المقصور على الأفعال، ورأى قصر هذا المصطلح وكذلك مصطلح المنقوص على المعتل من الأسماء، فقال: **((و"يخشى" فعل مضارع معتل، ولا يقال: مقصور، فإنه خطأ صريح ؛ وذلك لأن الأفعال إنما توصف بالصحة والاعتلال لا بالنقص ولا بالقصر، فتنبه لذلك فكثيرًا ما يغلط المعربون(٢) فيه.))(٣).**

- البعد والتعسف:

وهما من الألفاظ التي وردت في كلامه عند اختياره لقول ابن مالك في **جواز إفادة (ما) الشرطية للظرفية ونقده لابن هشام الذي منع إفادة ذلك فقال: ((استدل به(٤) ابن مالك على مجيئها للزمان، وأنكر ذلك ابن هشام ... وجعلها مصدرية، وفي تأويلها بذلك بُعد وتعسف، والصحيح بيد ابن مالك.)) (٥).** مؤيدًا لرأي ابن مالك بينما جعلها ابن هشام مصدرية (٦) تبعًا لابن الناظم ؛ الذي صرح بأن كونها ظرفًا شذوذٌ وقولٌ بما لا يعرفه النحويون بخلاف كونها مصدرية ؛ إذ

---

١ - الهداية في شرح الكفاية مج ١٩٧/١ .

٢ - كالمرادي في توضيح المقاصد١/ ١١٦ ، والقلادة الجوهرية ص٦٤ .

٣ - الهداية مج١/ ٣١٢.

٤ - يقصد قول الفرزدق من [الوافر] :

فَما تَكُ يَا ابْنَ عبدِ اللهِ فينَا ... فلا ظُلْمًا نخافُ ولا افتِقَارَا.

واستشهد به ابن مالك على أن « ما» في قوله: « فما تك » ظرفية . ينظر : ديوانه١/ ١٩٣ ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٦ ، وشرح أبيات مغني اللبيب ٥/ ٢٣٩.

٥ - الهداية في شرح الكفاية مج٣/ ٤٤٣.

٦ - ينظر : شرح أبيات مغني اللبيب ٥/ ٢٣٩.

يجوز أن يكنى عن (ما) بمصدر فعل الشرط كما يكنى بها عن المفعول به ، فيكون المعنى على ذلك: أي كَوْنٍ قصير أو طويل تكن فينا فلا نخاف [١] ، كما يمكن الرد على صاحبنا بأن ما استدل به الناظم ووافقه فيه – على فرض التسليم بصحته – ليست بالأدلة القطعية ؛ لأنها محتملة أوجهًا أخرى ، وإذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال، وأرى أنه طالما ورد الاستعمال به ولا تعارض مع الصناعة النحوية فهو جائز مع ندرته والله أعلم.

– **التخليط:** استعملها لرد رأي القائل **بأن الهمزة للتحقيق والإيجاب في قوله تعالى :** ﴿ **أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ** ﴾[٢]، حيث قال: **((وهنا وقع من ابن خالويه[٣]) تخليط، فإنه عدها من همز التحقيق والإيجاب، وليس الأمر كذلك، بل الصحيح أنها من همز التقرير.))**[٤] تبعًا لأبي حيان [٥] في

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٤/٦٩، ٧٠

٢ – المائدة من الآية (١١٦).

٣ – ما نسبه لابن خالويه فيه نظر؛ إذ ابن خالويه قد نص على أن الهمز هنا للتقرير، فقد قال في الحجة في القراءات السبع ١/ ٣٢٧ ، ٣٢٧ : " وكل لفظ استفهام ورد في كتاب الله عزّ وجلّ فلا يخلو من أحد ستة أوجه: إمّا أن يكون توبيخًا، أو تقريرًا، أو تعجّبًا، أو تسوية، أو إيجابًا، أو أمرًا ... والتقرير أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ"، وقال في إعراب القراءات السبع وعللها٢/٣٢١: " ولا يكون في القرآن استفهام ؛ لأن الاستفهام استعلام ما لا يعلم ، والله – تعالى – يعلم الأشياء قبل كونها فإذا ورد عليك لفظة من ذلك فلا تخلو من أن تكون توبيخًا، أوتقريرًا، أو تعجبًا، أو تسوية ، أو إيجابًا، أو أمرًا ، فالتوبيخ :(أأذهبتم)، والتقرير : (أأنت قلت) ..." ولعل الأثاري قد نقل ما نقله عن ابن خالويه من أحد مؤلفاته المفقودة ، والله أعلم.

٤– الهداية في شرح الكفاية مج٣/ ٤٥٥.

٥ – وعند أبي عبيدة من باب التفهيم ، وعند الزجاج توبيخ للذين ادَّعَوْا عليه ؛ لأنهم مجمعون أنه صادق الخبر، وتبعه الواحدي ، والجوزي ، وذهب الرازي إلى أنه استفهام إنكاري. ينظر: مجاز القرآن ص ١٨٣– ١٨٤، ومعاني القرآن للزجاج ٢/ ٢٢٢، والتفسير الوسيط ٢/ ٢٤٧ ، والبحر المحيط ١/ ٧٥.

اصطحاب الهمزة لمعنى التقرير، وأما كون همزة الاستفهام للتقرير، فهو نقد واختيار غير صائب منه ؛ لأنه لم يحدث أن يكون عيسى – عليه السلام – قد أقر بما ادعوه عليه فهو رسول ، ويعلم ما هو مأمور به ، إنما الاستفهام هنا أقرب إلى الإنكار على هؤلاء الذين ادعوا ألوهية عيسى وتوبيخهم.

وكنت لا أقف على سبب انتقاد الشارح لابن خالويه في كل موضع ذكره فيه، ولكن أدركت دافعه حين وجدته يستدل بكلام الأنباري في وصفه حين ترجم له قائلًا: **((وكنت أتعجب لصدور ذلك منه حتى وقفت على كلام .... الأنباري([1]) ... وهو يقول في ترجمته: كان من كبار أهل اللغة ... ولكن في النحو لم يكن بذاك. انتهى كلامه ، فعند ذلك عرفت حال الرجل في العلم، وينبغي أن يقال في اللغة أيضًا ليس بذاك))([2])** وقد ذكر هذا النص في معرض رده عليه **حين ذهب إلى أن كل ما في البدن منه واحد فهو مذكر لا يؤنث، نحو: الكبد وما أشبهه، فقال رادًا عليه: ((وهذا الذي ذكره غير صواب...، ثم إن الذي نحا إليه غلط ؛ لأنا قد نجد ما لا يكون في البدن منه إلا واحد وهو مؤنث كالمراراة والرئة ... ثم إن المثال الذي مثل به أيضًا غلط؛ لأن الكبد مؤنثة بدليل قوله عليه السلام « فِي كُلِّ كَبِدٍ حَرَّى أَجْرٌ» ([3]) ... وأعجب من هذا كونه عدَّ الكبد في باب ما يؤنث من البدن وهذا تخبيط وتخليط))**[4]

– ولا أرى ذلك صوابًا :

---

١ – ينظر : نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص٢٣٠ قال : " أما عبد الله بن خالويه، فإنه كان من أكابر أهل اللغة... ولم يكن في النحو بذاك " .

٢ – الهداية في شرح الكفاية مج٢/ ٦٩.

٣ – ورد بلفظه في سنن ابن ماجة ٢/ ١٢١٥ ، وبلفظ «فِي كُلِّ كَبِدٍ رَطْبَةٍ أَجْرٌ» في صحيح البخاري ٣/ ١١١ ، ومسلم ٤/ ١٧٦١ .

(٤) الهداية مج٢/ ٦٨-٦٩

وذلك عندما رد على ابن مالك والفزاري القائلين **بمجيء (مِنْ) الواقعة بعد أفعل التفضيل بمعنى المجاوزة أو التبعيض معللًا بالحجة العقلية القياسية: ((ولا أرى ذلك صوابًا منهما في الوجهين ؛ لأنها لو كانت للمجاوزة لصلح في موضعها "عن"، ولو كانت للتبعيض يصلح في موضعها "بعض" وليس منهما شيء بصالح في الموضعين، فتعين أن تكون لبيان الماهية.))**(١)، موافقًا ناظر الجيش القائل بالتبيين (٢).

– ولا أرى ذلك صوابًا، وخطأ صريح، وجهل قبيح:

وذلك حين رد قول أكثر النحويين، ومنهم ابن هشام وغيره **بأن (ما) للاستفهام في قوله تعالى: ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ﴾(٣) حيث كان نص قوله: ((اعلم أن أكثر النحويين المتقدمين والمتأخرين ومنهم ابن هشام ... يستشهدون على " ما " الاستفهامية (٤) بقوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾ ونحو ذلك، ولا أرى ذلك صوابًا؛ لأن المستفهم مستخبر عما ليس في علمه، والله تعالى أعلم بكل شيء، فنسبة الاستفهام إليه محال ... ونسبة ذلك إلى الباري سبحانه خطأ صريح، وجهل قبيح.))**(٥) . ونقده هنا ليس في محله ؛ لأن الاستفهام هنا ليس على حقيقته بل خرج ليفيد معنى التقرير، وقرَّره ليقول موسى: ﴿**هِيَ عَصَايَ**﴾ فَإِذا رآها صارت حية لم يخف لعلمه أن الله – عز وجل – جعل ذلك آية له ، وهو ما عليه أكثر العلماء (٦) ، وهو موافق لمعنى الآية.

---

١ – الهداية في شرح الكفاية مج٣/ ٣٦٥.

٢ – تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٦/ ٢٩١٩ حيث قال : " التبيين، وهذا المعنى لم يتعرض المغاربة إلى ذكره ، ولا شك أنه حق لا مطعن فيه " .

٣ – طه من الآية (١٧).

٤ – ينظر : شرح السيرافي ٣/ ١٨٥، والمفصل في صنعة الإعراب ص ١٨٦، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١٢٩.

٥ – الهداية مج٣/ ٤٣٧.

٦ – ينظر : تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص ١٧١، ودرة التنزيل وغرة التأويل ١/ ٨٩١، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن ٢/ ٦٨٦.

- ولم يُوَافَق على ذلك:

جملة ذكرها وهو يرد بها رأي ابن مالك في إلحاق (أل) الموصولة بـ(المضارع) في الاختيار عندما قال: ((**أجازه النحاة اضطرارًا ، وأجازه ابن مالك اختيارًا ، ولم يُوَافَق على ذلك .... والصواب فيه مذهب الجمهور**)) ([1]).

والوصل مخصوص بالشعر عند أغلب البصريين ([2]) كقول الفرزدق:

ما أنت بالحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ ولا البَلِيغِ ولا ذِي الرَّأْيِ والجَدَلِ([3])

خلافا للكوفيين ، والأخفش([4]) ، وزعم ابن مالك ([5]) أنه لا يختص به بل يجوز في الاختيار ، ووافقه ابنه([6]).

- الله أعلم([7]) :

دليل على حيرته فيما يعرض من آراء حينما تكون كلها جائزة في كل موضع ذُكرت فيه، **كمجيء (أو) بمعنى التقسيم إذا عطفت بها الخبر**، كما ذكر ابن مالك في شرح الكافية ([8])، وللتفريق المجرد من الشك والإبهام والتخيير([9]) كما ذكر في شرح التسهيل قائلًا : ((**وهذا أولى من التعبير بالتقسيم؛ لأن استعمال**

---

١ - **الهداية في شرح الكفاية مج١/١٣٧- ١٣٨.**

٢ - **ينظر: شرح المفصل ٣/ ١٤٣ ، وشرح الجمل ١/ ١٧٩، وتوضيح المقاصد ١/ ٢٩٢، وشرح ابن عقيل ١/ ١٥٦ـ**

٣ - **البيت من البسيط ، والشاهد فيه قوله : ((التُرْضَى)) حيث ألحق (أل) بـ(المضارع). وقيل: إن (أل) هنا في الشاهد المذكور بقية (الذي) حذفت بعض أجزائه لكثرة الاستعمال، وليست اسمًا موصولًا . ينظر: العدة في إعراب العمدة ١/١٢٦ ، ورصف المباني ص ٧٦ .**

٤ - **تاج الصحاح (ج . د. ع) ٢/ ١١٩٤**

٥ - **شرح الكافية الشافية ١/ ٣٠٠ .**

٦ - **شرح الألفية لابن الناظم ص٩٣ .**

٧ - **الهداية في شرح الكفاية مج٣/ ٣٣٢.**

٨ - **شرح الكافية ٣/ ١٢٢٠.**

٩ - **توضيح المقاصد ٢/ ١٠٠٨ ، ومغني اللبيب ص ٩٣.**

الواو في التقسيم أجود.)) (١) ، وعبر غيره بالتفصيل(٢) ، وعند الكوفيين للتبعيض (٣) في قوله تعالى: ﴿ **وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى** ﴾(٤) ، أو للإبهام.

وفي مجيء (أو) بمعنى الاستثناء، أي: (إلا أن)، وقد حمل الحريري(٥) قوله تعالى : ﴿ **لَيْسَ لَكَ مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ**﴾(٦) **قال الآثاري: ((أي: إلا أن يتوب عليهم ، والله أعلم))** (٧) والذي دفعه إلى القول بذلك – على الرغم من أن (حتى) و(إلى أن) قد يكون مؤداهما واحد؛ إذ كلاهما بمعنى انتهاء الغاية – هو كونها بمعنى (إلى أن) أو كونها بمعنى (إلا أن) (٨) إذ هي في الأولى تفيد انتهاء الغاية وفي الثانية تفيد الاستثناء ، ومنهم من أجاز المعنيين(٩) ، ويبدو أن صاحب الهداية لم يهتد إلى الصواب ، فوقف هنا موقف المحايد دون أن يؤيد أو يغلط ؛ وربما لأن المعنى يحتمل كل ما سبق؛ لذا قال: الله أعلم.

أما الأساليب الضمنية : فهي تأتي بعبارات غير صريحة، ولا تظهر إلا للحاذق ، وربما يرجع السبب في استخدامه لتلك الأساليب إلى احترامه وتقديره لبعض العلماء ، حتى لو كانوا من المذهب المخالف لمذهبه ، كنقده لرأي الكسائي ،

---

١ – شرح التسهيل ٣/ ٣٦٣ .

٢ – ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٢٣ ، وأوضح المسالك ٣/ ٣٤١.

٣ – ينظر : العدة في إعراب العمدة ١/ ١٨١ .

٤ – البقرة من الآية (١٣٥) .

٥ – ينظر : اللمحة في شرح الملحة ٢/ ٨٤٠.

٦ – آل عمران من الآية (١٢٨) .

٧ – الهداية في شرح الكفاية مج٣/ ٣٣٤، ثم قال في مج٢/ ٣٣٦ من المصدر نفسه: ((وهذه الأوجه أشرت إليها بقولي: وغيرها أربعة فيها طُعن ؛ فلذلك لم أعول عليها ولم ألتفت إليها. والله الموفق.)).

٨ – ينظر: معاني القراء ١/ ٢٣٤ ، والكشف والبيان عن تفسير القرآن ٣/ ١٤٧ ، وغرائب التفسير وعجائب التأويل ١/ ٢٦٩ ، والتوضيح لشرح الجامع الصحيح ٢١/ ١٧٥.

٩ – ينظر: لسان العرب ١٤/ ٥٥ ، وتاج العروس ٣٧/ ١٢٠–١٢١.

وابن خروف ، والمازني في **مجيء جملة الصلة إنشائية أو طلبية حين اشترط كون جملة الصلة خبرية فقال في هدايته(١) : ((أما الصلة ... فشرطها أن تكون خبرية ... وقولنا خبرية قيدٌ مُخرج لما عداها من الجمل كالإنشائية والطلبية والتعجبية ... خلافا للكسائي(٢) .... وابن خروف(٣) ... والمازني(٤)))**. ومعه الحق؛ لأن أغلب النحاة على مجيئها خبرية ؛ لأن مضمونها معلوم الانتساب إلى الموصول للمخاطب قبل الخطاب (٥)، والجمل الإنشائية ليست كذلك، فمضمونها لا يعلم إلا بعد إيراد صيغها.

ومن ذلك أيضًا نقده لقول ابن مالك(٦) **في إجازته حذف ضمير الشأن في باب (إن) فقط ، فقال معترضًا: ((ويجوز حذفه غالبًا مطلقًا خلافًا لابن مالك))**(٧)، ثم ذكر شواهد لحذفه في باب (إن) وأمثلة مقيسة من حذفه في باب (كان)، و(ظن).

ومما يجدر الإشارة إليه أن الناظم نص على حذفه مع " كان " حيث قال: **((وفي الثاني [يقصد: كان اللهُ أحدٌ] رفع بـ"كان" إلا أنه استتر كما يستتر الفاعل إذا كان ضمير غائب))** (٨).

واعتراضه أيضًا على قوله في (عدد مراتب الإشارة)، **حين حصرهم ابن مالك في مرتبتين قربى وبعدى(٩) ، فقال ناقدًا ومعللًا بالقياس والإجماع:**

---

١ – مج ١/١٣٤ – ١٣٥.
٢ – في الأمر والنهي . ينظر : توضيح المقاصد ١/ ٤٤٤ ، وتوضيح المقاصد ١/ ٢٣٨.
٣ – ينظر : شرح الأشموني ١/ ٢١١.
٤ – ينظر : توضيح المقاصد ١/ ٢٣٨.
٥ – ينظر : حاشية الصبان ١/ ٢٣٧.
٦ – قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١/ ٢٢٦: ((ويجوز حذفه مع إن وأخواتها ، ولا يخص ذلك بالضرورة)).
٧ – الهداية مج١/ ٣٧ وما بعدها.
٨ – شرح الكافية الشافية ١/ ٢٣٥.
٩ – ينظر: شرح التسهيل ١/ ٢٤٢.

((والأكثرون على خلافه في أن للإشارة ثلاث مراتب قربى ووسطى وبعدى، مستدلين على ذلك بالقياس والإجماع))([1])

والقياس الذي استدل به صاحب الهداية يكمن في أن زيادة المبنى تأتي لزيادة المعنى، ويحمل باب الإشارة على هذه القاعدة فـ(ذا) تدل على القرب دون زيادة، و(ذاك) على الوسطى بزيادة حرف واحد، و(ذلك) على البعيد بزيادة حرفين.

ورُدَّ هذا الدليل بأنه لا فرق بين(ذاك) ، و(ذلك) ، فالأولى على لغة أهل الحجاز والثانية على لغة بني تميم([2])، وأما قول بعض النحاة بالثلاثة إجماع ([3]) غير موفق فيه ؛ لأن سيبويه سبق ابن مالك إلى كونهما مرتبتين فقط قائلًا: **((وذاك بمنزلة هذا إلا أنك إذا قلت: ذاك فأنت تنبهه لشيء متراخ))** ([4]) وتبعه المبرد ، وابن السراج ، وابن هشام ، والشاطبي ([5]) ، وهكذا انتقض الإجماع **الذي قال به ، والأوفق لو قال بعضهم ، ففي النهاية هي آراء لوجهات نظر مختلفة .**

– وأحيانا يأتي نقده بجملة تغلفها التورية كقوله: (لو استعمل .... لكان أولى) ، وقد حدث ذلك مع ابن بابشاذ([6]) القائل **بتصريف الأفعال على خمسة**

---

١ – الهداية في شرح الكفاية مج١/ ٦٢ .

٢ – ينظر: شرح ابن الناظم ص ٣٢، والرضي على الكافية ٢/ ٣٤.

٣ – ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٢٦ ، وتوضيح المقاصد ١/ ٣٠٠ ، وشرح شذور الذهب للجوجري ١/ ٢٧٣.

٤ – الكتاب ١/ ٢٥٦.

٥ – المقتضب٤/ ٢٧٧ ، والأصول في النحو ٢/ ١٢٧، وأوضح المسالك ١/ ١٣٧ ، شرح ألفية ابن مالك لشاطبي ٤١١/١ .

٦ – قال ابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة ١/ ٢٠٤–٢٠٥: ((فالعلة في تصريف الأفعال على خمسة أوجه إرادة الدلالة على المعاني المقصودة؛ لأن الأفعال أمثلة أتي بها للدلالة على الأزمنة المختلفة ، ولولا ذلك لأغنت المصادر عنها؛ لأن المصادر تدل على الحدث، ولكن إرادة الدلالة على الزمان الماضي، والزمان الحاضر، والزمان المستقبل، والأمر، والنهي، أوجب تصرف الأفعال هذا التصرف)).

أوجه: ماضٍ، وحاضر، ومستقبل، وأمر، ونهي، نحو: حضر، يحضر، سيحضر، احضر ، لا تحضر ، فاعترض عليه ؛ لأنه لم يدخل النفي ، فقال مع التعليل: **((وعندي أنه لو استعمل النفي بدلًا من قوله " سيحضر " لكان أولى؛ لأنه مضارع تنفُّسٍ، والنفي أقوى منه؛ وذلك لأنا إذا قلنا: زيدٌ يقومُ احتمل أن يقوم الآن أو غداً، فصار فيه احتمال التنفيس، وأما النفي فلا يدخله بحالٍ؛ فلهذا قلنا إنه أقوى منه.))**(١)، وقد عقب ابن الحيدرة(٢) بأن الأفعال تتصرف على خمسة أوجه، وهم: الماضي، والحاضر، والمستقبل، والأمر، والنهي.

ومن أمثلته أيضًا ذكره قول ابن هشام في المغني أن **التاء على ثلاثة أوجه ثم اعتراضه عليه بقوله في الهداية في شرح الكفاية(٣) : ((والصحيح أنها تأتي على ستة عشر وجهًا كما قد علمت. والله أعلم))**. وهو نقد أو اعتراض ضمني منه على حصر ابن هشام التاء في ثلاثة معان فقط.

– ومن أساليب النقد الضمني أيضا الاستطراد الاستفهامي:

كان يستطرد في الشرح حين يطرح سؤالًا ثم يجيب عنه ؛ ليجذب المتعلم ، وليكون مقدمة منطقية لنقده – وهو أسلوب من أساليب التعليم الحديثة يمثل عملية العصف الذهني – بأن يطرح سؤالًا بقوله: "فإن قال قائل"، أو " فإن قلتَ" ، "ويتبعه ما بما هو متعلق به، ثم يبدأ في توضيح الإجابة بادئًا بقوله: " قلتُ" أو " قلنا"، أو " فالجواب على ذلك" ... إلخ ، وهو كثير في شرحه ، كقوله عند الحديث **عن اسم الجنس الجمعي: ((فإن قلت: قد عرفنا أن اسم الجنس الجمعي هو ما فصل بينه وبين واحده تاء التأنيث، وقد ورد من كلامهم ما هو على العكس من ذلك، فيكون الواحد منه بغير تاء ويكون الجمع منه بالتاء، وهذا نقد لما قرره النحويون في كتب العربية؟ قلنا لا نسلم، أما ما قرره النحويون في كتب النحو فإنه على الأكثر**

---

١ – الهداية في شرح الكفاية مج١/ ٣٠٥ – ٣٠٧.

٢ – كشف المشكل في النحو ١/ ٢٠٨.

٣ – مج٣/ ٣٦٣.

والأغلب في هذا الباب ، حيث الحكم له ، وأما ما جاء على العكس من ذلك فإنه على غير قياس، ولم يسمع منه سوى كلمة أو كلمتين لا سوى فهو نادر، والنادر لا حكم له فيحفظ ولا يقاس عليه)) ([1]).

– **وأحيانا يأتي النقد تحت مصطلح التنبيه أو التحقيق**، والغرض منه لفت انتباه المتعلم لما تحتويه من إشارة نقدية ؛ نظرًا لأهميتها ومن تلك التنبيهات: تنبيهه وهو يغلط المعربين عند حديثه عن ماهية (مِنْ) حيث قال: ((**تنبيه: قد تأتي " مِنْ " لبيان الماهية كقولهم: تمرة خير من جرادة، أو لبيان الحقيقة كقولهم: الرجل خير من المرأة ، وكثيرًا ما يغلط المعربون في ذلك، فيجعلون هذين القسمين من بيان الجنس، والتحقيق ينافي ذلك**))([2]). ثم يعقب برأيه قائلًا: الصحيح أن هذا من باب بيان الماهية([3]) .

وكتعقيبه على قول صاحب الخلاصة بأن المبتدأ مرفوع معنى ذو خبر([4]) ، أي: أن المبتدأ مرفوع بعامل معنوي ،وهو الابتداء فقال ناقدًا : ((تنبيه: اعلم أنه ليس في العربية عامله معنوي باتفاق سوى المبتدأ ...)) ([5]) وقوله "باتفاق" محل نظر لاختلاف النحاة ([6]) في عامله، والدليل على ذلك قوله فيما قبله العامل واحد معنوي على الأصح([7]) ، **ونقده له أيضًا عندما جعل التنوين الخاص بالأسماء على الاطلاق**([8]) في حين خصصه الآثاري بالأنواع الأربعة المخصوصة قائلًا: ((**تنبيه:**

---

١ – الهداية في شرح الكفاية مج٢/ ١٠٨.
٢ – المصدر السابق مج٣/ ٣٧٢.
٣ – السابق. مج٣/ ٣٧٢.
٤ – شرح الكافية الشافية ٧٣/١ ، ٣٣٠ .
٥ – الهداية مج٢/ ١١٩.
٦ – ينظر : علل النحو ص ٢٦٤ ، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٢٥.
٧ – الهداية في شرح الكفاية مج٢/ ١١٩.
٨ – قال في الألفية ص ٦ :
بالجر والتنوين والندا وأل ... ومسندٍ للاسمِ تميزٌ حصلْ .
وينظر : شرح ابن عقيل ١/ ١٦.

اعلم أن التنوين المخصوص بالأسماء هو ما تضمنته هذه الأقسام الأربعة بغير زائد عليها ؛ لأنها مقيدة بالأسماء ، ومن أطلق فمعترَضٌ عليه، ومن زاد على هذه الأربعة فزيادته مردودةٌ عليه.)) ([1]) .

ومنه أيضًا قوله في معرض حديثه **عن الفرق بين حد الاستثناء وحد المستثنى: ((تنبيه : كثيرًا ما يدخل الوهم على المعربين في تحديد خمسة أسماء من هذه الخمسين ، وهي: المثنى والمجموع والمبتدأ والمستثنى والمميز .... فنرى كثيرا من الطلبة لا يعرف الفرق بين كل منها ومصدره، وكثيرًا من المشايخ إذا أراد أن يحد اسم الذات فيحد اسم المعنى والعكس، وهذا خطأ صريح والواقعون فيه كثير؛ فلذلك نبهنا عليه في مواضعه.))([2])**، وحول النسب إلى " دنيا" قال: **((تنبيه: كثير ما يقع في الكلام قولهم: " رجل دنيائي " بالهمزة ، وهو من لحن العوام))** ([3])؛ لأن المسموع فيها : (دُنْيِيّ) و(دُنْيَوِيّ) ، و(دُنْيَاوِيّ).

– وقد يأتي النقد تحت مسمى (تحقيق)، كقوله عندما ردَّ على ابن خالويه في تجويزه تذكير وتأنيث كلمتي (السلطان، والسلم): ((وهو خطأ منه؛ لأنه لم يسمع فيهما إلا التذكير لا غير. تحقيق: من المشهور عند الجمهور في جملة القواعد النحوية كل ما ليس له فرج حقيقي يذكر ويؤنث كقولهم طلع الشمس وطلعت الشمس ... قلتُ: وليس على إطلاقه، بل ما آتانا منه بسماع قبلناه ، وإلا فلا نقبله.)) ([4])

وقوله أيضًا عند رده تسمية النحاة **لباب التمييز بهذا الاسم : ((وفي تسميته بالتمييز تسامح وتجوز، والتحقيق فيه أن يقال: اسم التمييز لا التمييز؛ فإن التمييز مصدر، وهو من أسماء المعاني، واسم التمييز من أسماء الأشخاص ...))** ([5]).

---

١ – الهداية مج٢/ ٢٤٣.
٢ – الهداية في شرح الكفاية مج٢/ ١٥٦.
٣ – المصدر السابق مج٢/ ٢٩٥.
٤ – المصدر السابق مج٢/ ٧٣– ٧٤.
٥ – الهداية في شرح الكفاية مج٢/ ١٥١.

(المبحث الثالث)

شخصية الآثاري الناقدة في ميزان النقد:

إن الناظر في شخصية الشارح يلحظ الدقة العلمية في عرض المسائل اللغوية ، وطريقة معالجتها دون إرهاق للذهن في إدراك أثر علميّ المنطق والكلام في توجيه أسلوبه إلى التحليل المنطقي، والموازنة بين الآراء في تسلسل منظم ، وعرض شائق؛ حتى يصل إلى مبتغاه في إثبات رؤيته في المسائل التي قام بنقدها، مستعرضًا حصاده العلمي في علوم متنوعة، وثقافته اللغوية، وجرأته في مناقشة الآراء النحوية بتحليلها ثم تخطئتها والاعتراض عليها، فضلًا عن تفرده وتمكنه من التعليل، وإيجاد الحجة له ، مما جعل نقده لتلك الآراء والترجيح يتسم بالقوة ، والثقة ، والجرأة التي غلفها بالقياس في بعض الأحيان ، ولم يكتف بنقده للنحويين واللغويين، بل تخطاهم إلى الفقهاء عندما **فتحوا همزة (إن) بعد (حيث) قائلًا : ((أما قولي : " وكم ففيه بعدها قد لحن " ففيه إشارة إلى إنكار النحاة على الفقهاء فتحهم همزة " إن " ... وهي واجبة الكسر، ومنهم ابن هشام في شرح الشذور([1]) ولفظه: " قد أولع الفقهاء وغيرهم بفتح همزة "إن" بعد "حيث" وهو لحن فاحش"))** ([2]). وتصريحه بأن الأنصاري قد سبقه إلى هذا النقد ذاكرًا الكتاب الذي ورد فيه يدعم أمانته العلمية في أغلب مواضع الكتاب ، وكان معه الحق في نقده فكثير من الفقهاء وغيرهم لا يلمون بمواضع كسر همزة (إن) وفتحها.

ولم يكتف بنقد الفقهاء، بل تخطاهم بالنقد إلى القرّاء مغلطًا ومخطئًا لهم حينما عبروا عن **الهمزة بالألف فقال: ((وبعض النحويين كابن خالويه([3]) وغيره يعبرون عن الهمزة بالألف في مواضع معدودة ... وليس ذلك بصواب .... وأما**

١- ينظر : شرح شذور الذهب ص ٢٦٦.

٢- الهداية في شرح الكفاية مج٣/ ٤٦٩.

٣- الألفات لابن خالوية .

تعبيرهم عن الهمز بالألف مطلقًا فغلط بيِّن وخطأ صريح.)) (١). وربما يرجع السبب في ذكر اسم ابن خالويه(٢) ؛ لأن له كتابًا سماه الألفات فعبر فيه عن الهمزة بالألف، بيد أن النحاة (٣) يعبرون عن الهمزة بالألف والألف بالهمزة – وليس بعضهم كما يقول– لكثرة الاستعمال ، على الرغم مما بينهما من فروقات ؛ لأن الهمزة هي أول الحروف مخرجا من الحلق، وأن الألف لها صورة بخلاف الهمزة التي هي مجرد شكل مقيد، والألف لا تقع في الابتداء بخلاف الهمزة ... إلخ ، فالفروقات بينهما كثيرة.

*** مما انفرد به الآثاري:**

أولا : كثرة الموازنات الإحصائية ، وكان في أغلب الأحيان يزيلها برأيه الصحيح من وجهة نظره، كما سبق وأوضحت.

ثانيا : التصريح بانفراده بالرأي – عاضدا رأيه بالأدلة المفصلة قبل أو بعد النقد – في بعض المواضع ، ومنها: كون الباء تأتي للإبانة، وليس للاستعانة مطلقًا مصرحًا بهذا الانفراد : **((وإليها أشرت بقولي " أَبِن " وهذه التسمية لي ولم أر من سبقني إليها، وذلك لأني رأيت جمهور النحويين والأصوليين على جعلها للاستعانة مطلقًا، وليس ذلك بصواب؛ لأن نسبة الاستعانة إلى الله تعالى محال باطل، وإنما الاستعانة تكون به لا منه.))**(٤) بدليل قوله تعالى : ﴿ **إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ**﴾(٥) ، و﴿ **وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ** ﴾(٦) ومن ثم فالباء إذا وقعت

١- الهداية في شرح الكفاية مج٣/ ٤٧٧.

٢- يعبرون عن الهمزة بالألف في : ألف التقرير ، والتوبيخ ، والإيجاب والتحقيق ، والجَيْئَة ، والنداء ، والاستفهام ، والتعجب ، والتنبيه ، وعن الألف بالهمزة في : القطع ، والوصل ، والتأنيث. ينظر: الجمل في النحو ص ٢٤٥.

٣- ينظر : الكتاب ١/ ٩٩ وغيرها ، والجمل ص ٢٤٧ .

٤ – الهداية في شرح الكفاية مج٣/ ٤١٥.

٥ – الفاتحة الآية (٥) .

٦ – يوسف من الآية (١٨).

من العبد تكون للاستعانة، وإذا وقعت من الله تكون للإبانة كما في قوله تعالى: ﴿ **فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ** ﴾(١)، و﴿ **فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ**﴾(٢)، ﴿**فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا**﴾(٣)، والنقد منه هنا مقبول؛ لمناسبة المعنى والمقام.

وانفراده أيضًا **بأن للإشارة حرفًا يدل عليها، وهو (الهاء) الدالة على التنبيه حين ردَّ رأي النحويين(٤) القائل بأن سبب بناء أسماء الإشارة أنها أشبهت الحرف**، وكان القياس يقتضي أن يوضع لها حرف كالاستفهام، والنفي، والترجي، والتمني، وعلى الرغم من أنها معنى من المعاني إلا أن العرب لم تضع لها حرفًا يدل عليها، ومن ثم بُنيت لأنها أشبهت حرفًا كان مقدرًا له أن يوضع، ولم يوضع، فقال ناقدًا ومعللًا عندما صرح برأيه: ((**تنبيه : قول النحويين إن الإشارة لا حرف لها ليس بجيد؛ لأن الإشارة معنى من المعاني، وكان من حقها أن يضعوا لها حرفًا كما وضعوا لغيرها، لكني وضعت لها حرفًا لائقًا بها، وذكرته في جملة الحروف التي لا عمل لها، وهو (ها)، فإنهم وضعوها للتنبيه، ولا يمتنع أن تكون للإشارة؛ أيضًا، وذلك لملازمتها لاسم الإشارة لفظًا(٥) أو تقديرًا(٦)**))(٧).

ومقصده أنه ليس من المنطق أن يشبه معلوم بمجهول أو معدوم ، فيقال: كان من حقه أن يوضع ، ولم يوضع ، واختار (ها) التنبيه(٨)- ولم أعرف أحدًا قال بهذا

---

١ – البقرة من الآية (٢٢) ، وإبراهيم من الآية (٣٢) .

٢ – الأعراف من الآية (٥٧).

٣ – فاطر من الآية (٣٧).

٤ – الهداية مج١/ ٧٤.

٥ – كقوله تعالى : ﴿ هَذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ ﴾ يس الآية(٦٣).

٦ – هو ذا العقل . والتقدير : هاهو ذا العقل . ينظر : درة الغواص

٧ – الهداية في شرح الكفاية مج١/ ٧٤ – ٨٣.

٨ – واختار غيره (لام العهد)؛ لأنها للإشارة إلى معهود بين المتكلم، والمخاطب، وهي حرف غايته أنها للإشارة الذهنية، ولا فرق بينها وبين الخارجية. ينظر: شرح ابن عقيل ١/ ٣٢، وحاشية الشيخ يس على التصريح ١/ ٤٩.

القول قبله(١) فيما تيسر لي الاطلاع عليه – لمجاورته لاسم الإشارة، والمجاورة لها تأثير، فمن الأسهل جعله حرفًا دالا على التنبيه والإشارة معًا .

ويُرد على نقده بوجهين: **أولهما المعنى: أن (ها) حرف تنبيه يفيد تَحْقِيق الْأَمر، والتنبيه (٢) في اللغة من النَبَهُ والمراد به الدلالة عما غفل عنه المخاطب بلفت نظره ، ويكون للموجود وغير الموجود (٣)** ، أما معنى الإشارة فتدل عليه قرائن الحال من الإيماء باللحظ واللفظ الخارجة من طرف اللسان وهيئة المتكلم(٤)، وقد قامت تلك الدلالة مقام الحرف ؛ لأن الدال على كلام النفس إما لفظ ، وإما إشارة ، وإما حق، فقد جرت الإشارة مجرى اللفظ ، وعملت فيما عمل فيه اللفظ ، وهذا ما يمكن أن يُسمى بـ (المصاحبة الدلالية) . وآخرهما: أن (ها) حرف من حروف المعاني العواطل ، فكما تدخل على اسم الإشارة تدخل أيضًا على غيره (٥) كقوله تعالى: ﴿ **هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا** ﴾(٦)، وأخيرًا فإن العرب إذا أرادت تعظيم شيء أكثرت فيه من التنبيه والإشارة معًا، ويمكن القول بأن اجتماع الهاء مع المشار إليه أغنت عن وجود حرف له.

---

١ – سوى ما يوحي به قول الحريري في درة الغواص ص٩٦ : ((ويقولون: هو ذا يفعل وهو ذا يصنع، وهو خطأ فاحش ولحن شنيع، والصواب أن يقال: ها هو ذا يفعل ...)).

٢ – وحروف التنبيه هي "ألا وأمَا وها ويا". ينظر: اللمع في العربية ص ١٠٤، ومعجم مقاليد العلوم ص٨٩.

٣ – النَّبْهُ، بالضَّمِّ: الفِطْنَةُ، وَهُوَ اسمٌ من نَبِهَ لَهُ إِذا فَطِنَ. وفي الاصطلاح: ما يفهم من مجملٍ بأدنى تأمل، إعلامًا بما في ضمير المتكلم للمخاطب. ينظر: الصحاح ٦/ ٢٢٥١، والمحكم والمحيط الأعظم ٤/ ٣٣٤ ، والتعريفات للجرجاني ص ٦٧.

٤ – ينظر : نتائج الفكر في النحو ص ١٧٩.

٥ – مع الماضي المقرون بِقد، مثل: "ها قد رجعتُ" ، (أي) في النداء مثل : يا أيها الرجل ، ومع ضمير الرفع المنفصل، إذا كان مبتدأ مخبراً عنه باسم الإشارة. محو: ها أنا ذا، وها أنتم أولاء. ينظر : الجنى الداني ص٣٤٧.

٦ – النساء من الآية (١٠٩). فقد دخلت على الضمير ، واسم الإشارة معا.

ثالثا: التأكد من صحة الأدلة المستشهد بها، فقد كانت سمة من سمات شرحه البارزة ؛ للمقاربة المنطقية بين الشواهد اللغوية ، والأقوال النحوية وفق معـــايير تعتمد الاتساق بين الأحكام ، ويجلو ذلك حينما يقوم بمراجعة الشواهد الشعرية فـــي دواوين الشعراء ؛ ليقف على الرواية الصحيحة قبل أن يصدر الحكم على المسألة ؛ لذا وجدته رد قول النحاة ([1]) في الاستشهاد ببيت جرير القائل فيه:

جَاءَ الْخِلاَفَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَرًا ... كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ([2]).

على مجيء (أو) بمعنى الواو حيث قال: ((قال ابن هشام: " والذي رأيتـــه في ديوان جرير" إذ كانت "([3]). قلت : وأنا وقفت عليه أيضًا فوجدتـــه كمـــا قـــال ..... والحاصل مما ذُكر إن صحت الرواية بـــ(أو) صح الاستشهاد بالبيت، وإن لم تصح الرواية بـــ(أو) فلا فائدة في الاستشهاد به، وحينئذ يكون إمـــا محرفًـــا بالقصد، وإما من سهو الناسخ)) ([4]). وجاء نقده صحيحًا ومنصـــفًا؛ لأننـــي بعـــد مراجعة الديوان ([5]) وجدت الرواية كما يلي:

نَالَ الخِلاَفَةَ إِذْ كانَتْ لهُ قَدَرا ... كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسى عَلى قَدَرِ

دون (أو) وبناءعليه لا شاهد فيه ، وما تداوله النحاة فـــي كتـــبهم لـــيس صحيحا فيما يتعلق بهذا البيت .

---

١ – ينظر : الجمل في النحو ص ٣٠٧ ، وشرح الكتاب للسيرافي ٣/ ٤٣٢.

٢ – البيت من البسيط ، والشاهد فيه قوله: (أو كانت) حيث استعمل فيه (أو) بمعنى (الواو)؛ للوُضوح وعدم اللّبس. ينظر: حروف المعاني والصفات ص ٥٣ ، وشـــرح أبيـــات مغنـــي اللبيب ٢/ ١٢ .

٣ – مغني اللبيب ص٨٩.

٤ – الهداية في شرح الكفاية مج٣/ ٣٣٠ ، حيث قال : ((فإن عطفت بها في الخبر كانت إما للتقسيم ... وإما للإبهام والله أعلم .)).

٥ – ديوان جرير ص٢١١ .

ومثل هذه النقود قد كشفت عن تطور النقد النحوي في هذا العصر المبني على التطور الفكري لدى النحاة ، مما أدى إلى إيضاح أثرها في تطوير الدرس النحوي القديم.

*** المآخذ عليه :**

– **جرأته في تخطئة السابقين عليه من العلماء،** والتسرع في محاولة منه لفهم بعض نصوصهم ؛ مما دفعه إلى الفهم الخطأ، والنقد الغلط ، **كما حدث مع الحريري (١) عند حديثه عن الأحرف الدالة على المضارعة إذا وجدت أصولًا في الأفعال لا تسمى أحرف مضارعة؛ لأنها زائدة، مثل : أخذ ، ونفر، ويعر ونقده قائلًا: ((وفيه نظر: من وجهين: الأول: كون الأفعال التي مثل بها ماضية، والكلام إنما هو في الأفعال المضارعة. والثاني: كون النون من (نفر) والياء من (يعر) غير زائدتين وهذا من النحو الذي لم يقل به قائل؛ لأنه بين الخطأ، وذلك لأن الفعل المضارع لا يخلو أوله من هذه الأحرف الأربعة أبدًا، ولا تكون زائدة إلا باتفاق فإن لم تكن زائدة فليست للمضارعة هذا مذهب الجمهور))** (٢) وبعد الاستقراء وجدت أن هناك لبسًا في فهم الآثاري لنص الحريري من جهتين، **أولاهما:** أن الحريري مثل بالماضي؛ لأن أصالة الحروف لا تظهر إلا معه، كـ(يَعَر). ولم يتحدث عن المضارع. **أخراهما:** أنه فهم من قول الحريري أن هذه الحروف زائدة في الأفعال ، والحريري لم يقل بذلك ، ولم يوحِ كلامه بذلك ، بل هي أصل في كل فعل ماض فاؤه معتلة بالياء، ولا تحذف في مضارع هذه الأفعال كـ("يمن ييمن" و"يسر ييسر"و"ينع يينع" و"يعر") على وزن (فَعَل)، وقد أكد العكبري ذلك وهو يتحدث عن (يستعور) قائلا: **((الياءُ فِي يَسْتَعُور أصلٌ ... ،**

---

١ – وهناك زيادة قالها الحريري لم يذكرها الشارح ونصها في اللمحة ص٨٦ : ((وإن وجدت هذه الأحرف الأربعة أصولا في الأفعال فلا تسمى حينئذ أحرف مضارعة .... وكانت هذه الأفعال من نوع الأفعال الماضية)).

٢ – الهداية في شرح الكفاية مج١/ ٣٠١.

وَذَلِكَ أنَّ الواوَ فِيهَا زائدةٌ ... مَعَ إِمْكَان كونِه من يَعَـر تَحكّـمٌ .))[١] وذكـر أن الحرف الزائد فيه هو الواو، أما باقي الحروف فهي أصول – ومنها اليـاء – وأن جعله من (يعر) تحكم ، وعليه فوزنه (فعللول) بمنزلة (عضرفوط) ، وقد نص على هذا سيبويه ، وابن السراج[٢] ، وقال الثمانيني: ((**وإذا كان الماضي على (فَعَـلَ) وفاؤه ياء فإنّها تصحّ في المستقبل ؛ لأنّ الكسرة التي بعدها مـن جنسـها فـلا تستثقل كما تستثقل الكسرة بعد الواو قالوا: "يَمَنَه يَيْمِنُهُ" و"يَسرَهُ يَيْسِرُهُ" و"يَعَـرَ الجدي يَيْعِرُ" إذا صاح.**)) [٣]، وحقيقة الأمر أنه لا إشكالية فيما قاله الحريري غير أن الآثاري فهم كلامه خطأ، وذهب يرد بناءً على فهمه هذا ؛ لأن الفعل الماضـي كـ(يَعَر، ويَسَر ...) على وزن (فَعَل) معتل الفاء بالياء وياؤه أصليه، وإذا بُني للمضارع لا تحذف ياؤه – في "يفعِل" – كما حذفت الواو في (يعد ويـزن) بعـد زيادة ياء المضارعة ؛ لوقوعها بين الياء والكسرة ؛ لأنه ليس فيهما ما في الـواو؛ حيث إن الياء أخف من الواو؛ لذا لم تحذف في (ييسر وييعر) فعوملـت معاملـة الحرف الصحيح كما في (يضرب ويجلس) وهو ما عليه أغلب النحـاة [٤] قـال سيبويه : ((وأما ما كان من الياء فإنه لا يحذف منه وذلك قولك، يئس ييئس، ويسر ييسر، ويمن ييمن ؛ وذلك أن الياء أخف عليهم))[٥]، ومن ثم ليس لنقد الآثاري هنا مُبرِر سوى لبس الفهم.

– **افتقاده في بعض المواضع للأمانة العلمية** ؛ نظرًا لتعمده نقل النص خطأ ليبني عليه نقده ، ومن أمثلة ذلك ما نقله عن ابن مالـك **مـن مجـيء كسـر أول المضارع مطلقًا في بعض اللغات** قائلًا: ((**وجاء في بعض اللغات الضعيفة كسر**

---

١ – **اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٢٥٠.**

٢ – **ينظر : الكتاب ٣١٣/٤ ، والأصول في النحو ٢٣٥/٣.**

٣ – **شرح الثمانيني ص ٣٧٩.**

٤ – **ينظر : المقتضب ١/ ٩٢ ، والأصول في النحو٣/ ٢٧٧ ، والمنصف ص ١٩٥.**

٥ – **الكتاب ٥٤/٤ .**

أول المضارع مطلقًا قاله ابن مالك في شرح الكافية الشافية في باب تصريف الأفعال غير الثلاثي، ولفظه: "وكسر أول المضارع هي لغة بني أخيل فقد قرأ بها بعض قراء الشواذ (١) فكسر نون ﴿ وإياك نِسْتَعِين ﴾، فيقال على هذه اللغة: إنا إِعلَمُ الحق، وأنت تِسمع، وتِتعلم، وتِسْتَيْقن، وتِسْتَغفر. انتهى كلامه)) (٢) ، بيد أن الكلام المنقود ليس كما زعم الناقد ؛ لأنه بعد الرجوع إلى المصدر المنقول منه النص وجدت صاحبه يقول : ((**وكسر أول المضارع في الأفعال المذكورة هي لغة بني أخيل .....))** (٣). حيث إنه قيّد كسر أول تلك الأفعال بلغة بني أخيل ، ولم يقل مطلقًا! مما يدل على أن الآثاري كان يتصرف في النص ليتصيد الأخطاء ، أو أنه لم يفهم النص وهو أمر يعيبه .

– **نسبة قول غير صحيح لعالم بعينه، والإقرار بالقول الصحيح لذلك العالم ونسبته لنفسه** كما فعل مع صاحب المغني عند الحديث **عن إحصاء معاني (أو) وتفنيده بعض الآراء ووصفها بالطعن قائلًا: ((وذهب الفزاري(٤) إلى أن معانيها أحد عشر ... ومنها ثلاثة مطعون فيها، وهي ... التبعيض، وبمعنى (حتى)، وبمعنى (ولا) صار المتفق عليه من كلامه ثمانية، وذهب ابن هشام إلى أن معانيها عشرة ... والعاشر: التقريب، وقد عرفت أن التقريب مطعون فيه، وعلى هذا فهي تسعة باتفاق، والصحيح أنها تأتي على اثني عشر وجهًا))**(٥). **أولًا** : ما نسبه إلى ابن هشام من أن معانيها عنده عشرة خطأ؛ لأن ابن هشام قال: ((**(أو)**

---

١ – كجناح بن حبيش ، وعبيد بن عمرو الليثي، والنخعي ، والأعمش. ينظر : إعراب القراءات الشواذ ١/ ٩٦.

٢ – الهداية في شرح الكفاية مج١/ ٣٠٣.

٣ – انظر : شرح الكافية الشافية ٤/ ٢٢٣٠– ٢٢٣١ .

٤ – انظر : الأزهية ص ١٢٣ .

٥ – الهداية في شرح الكفاية مج٣/ ٣٣٧ – ٣٣٨ .

حرف عطف ذكر له المتأخرون معاني انتهت إلى اثني عشر)) ([1]) ثم تناول كل معنى على حدة بالتفصيل. **ثانيًا: يؤخذ عليه أيضا كلمة بـــ(اتفاق)**؛ لأن النحاة اختلفوا في عدد معانيها، فمثلًا ذهب ابن بابشاذ([2]) إلى أن معانيها أربعة، وذهب ابن عصفور([3]) إلى أن معانيها خمسة، وذهب الزمخشري([4]) إلى أن معانيها ثلاثة، وذهب المرادي([5]) إلى أن معانيها ثمانية، ومع كل هذا الاختلاف يقول: **(اتفاق)!** وربما كان رفض معنى التقريب كان باتفاق النحاة على أساس أنه لم يذكره غير ابن هشام، وبعد انتهائه من النقد والتفنيد صرح بأنها اثنا عشر معنى تبعًا له، وليس فيه زيادة من عنده كما ادعى.

وبعد كل ما تقدم أستطيع القول في العموم : إن الشخصية الآثارية لها قدرة نقدية متمثلة في اعتراضاته ، وتعقيباته على أقوال النحاة ، وتناوله للخلافات النحوية بين العلماء، ومحاولة الموازنة والترجيح بين آرائهم للوصول إلى المراد من وجهة نظره ، ويحسب له طريقته في شمولية عرض القضايا اللغوية ، ودقته في الاستدلال والتعليل ، في أغلب النقود، وهذا دليل على تطور فكره ، وبيان قابليته النقدية التي تعد انعكاسا لثقافته الموسوعية.

---

١ - مغني اللبيب ص ٨٧ .

٢ - المقدمة المحسبة ١/ ٢٦١.

٣ - شرح الجمل الكبير ١/ ١٨٩.

٤ - شرح المفصل ٥/ ١٩ .

٥ - الجنى الداني في حروف المعاني ص ٢٢٨ .

الخاتمة :

١- موسوعية شرح الهداية ؛ بسبب غزارة المادة العلمية فيه.

٢- يمكن القول بأن الآثاري يتمتع بشخصية ناقدة قوية وجريئة ، وبمعرفية علمية متنوعة ما بين علوم اللغة، والقراءات، والفنون الأدبية، والمنطق ، وعلوم الرياضيات .

٣- تنوعت النقود تحت منعطفات مختلفة منها النقد الموضوعي، وغير الموضوعي، والمعلل ، والإحصائي.

٤- اختلفت أساليب النقد عنده فمنها أساليب نقدية صريحة ، وأساليب ضمنية.

٥- كانت الاستطرادات الاستفهامية والتنبيهات والتحقيقات تحتوي على النقود في بعض الأحيان .

٦- اتسمت أغلب النقود عنده بصفة النقد التقويمي المستند إلى تحليل مكونات النص وفق منهجية وأدلة علمية منطقية.

٧- كشفت الدراسة النقدية عن صورة من صور التطور في النقد النحوي في ذلك العصر، وأثبتت أنه كان تطورًا استطراديًّا وليس جوهريًّا على الأغلب .

٨- وفق الآثاري في بعض النقود كاعتراضه على مجيء جملة الصلة إنشائية أوطلبية ، ومجيء الباء للاستعانة فقط ، وفتح همزة (إن) بعد (حيث) ، وعدم جواز إنابة حروف الجر عن بعضها في المعاني ، ومجيء (أو) بمعنى (الواو) في قول جرير، ... إلخ ، وبعضها الآخر لم يوفق فيها كجعل (الدراهيم) جمع درهم ، وجعل الضميرين (هم ، والياء) كالضمير (نا) في توالي الأعاريب الثلاثة عليهما ، وفي اعتراضه على تسمية باء السببية بلام التعليل ، وفي عدول الأفعال ، وجعله هاء التنبيه حرف إشارة .... إلخ .

التوصيات : جاءت الهداية في شرح الكفاية غنية بموضوعات نحوية كثيرة، تنوعت بين الأحكام، والآراء، والتعليلات، والاستشهادات ؛ لذا أوصي الباحثين بدراستها وتناولها من زوايا مختلفة ؛ نظرا لاحتوائها على موضوعات عديدة كـ مآخذ الآثاري على ابن مالك وابن بابشاذ ، أو موقف الآثاري من ابن هشام ، أو الشواهد النحوية في الهداية شرح الكفاية جمعا ودراسة .

ثبت المصادر والمراجع

(أ)

- الإبانة في اللغة العربية، للصُحاري، تح: د. عبد الكريم خليفة – د. نصرت عبد الرحمن – د. صلاح جرار – د. محمد حسن عواد – د. جاسر أبو صفية، والناشر: وزارة التراث القومي والثقافة – مسقط – سلطنة عمان ، ط١: ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تح: رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط١: ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.
- الأزهيّة في علم الحروف، لعليّ بن محمّد النّحوي الهرويّ، تح: عبد المعين الملّوحيّ، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤١٣هـ.
- إسفار الفصيح ، الهروي ، تح: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش ، والناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- الأصول في النحو ، لابن السراج ، تح: عبد الحسين الفتلي ، والناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
- إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء العكبريّ، تحقيق محمّد السّيّد عزّوز، عالم الكتب، بيروت، ط (١) ١٤١٧هـ.
- الأعلام ، للزركلي ، و الناشر: دار العلم للملايين ، ط١٥: ٢٠٠٢ م.
- الألفات لابن خالوية – تح / على حسين البواب ، مكتبة المعارف – الرياض – ١٤٠٢ه.
- الألفاظ والأساليب ، مجمع اللغة العربية – هيئة الكتاب العامة لشؤون المطابع الأميرية – القاهرة ٢٠٠٠م.
- ألفية ابن مالك = الخلاصة – مكتبة الضياء – جدة – المملكة السعودية .
- إمتاع الفضلاء بتراجم القراء فيما بعد القرن الثامن الهجري ، للساعاتي ، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع – ط١، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م.
- أوضح المسالك ، لابن هشام الأنصاري ، تح : يوسف الشيخ محمد البقاعي.

- إنباء الغمر بأنباء العمر ، للعسقلاني ، تح : د حسن حبشي ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر– ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م
- إيضاح الشعر = شرح الأبيات المشكلة الإعراب، للفارسيّ ، تحقيق وشرح: الدكتور محمود محمد الطناحي ، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر– ط١، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

(ب)

- البحر المحيط في التفسير ، لأبي حيان الأندلسي ، تح: صدقي محمد جميل ، والناشر: دار الفكر – بيروت – ط ١٤٢٠ هـ.
- البديع في علم العربية ، لابن الأثير ، تح: د. فتحي أحمد علي الدين، والناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية ، ط١: ١٤٢٠ هـ.
- البرهان في علوم القرآن ، للزركشي ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط١: ١٣٧٦هـ – ١٩٥٧ م ، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه.
- البصائر والذخائر، لأبي حيّان التوحيدي، تح: د. وداد القاضي، دار صادر، بيروت ١٩٨٤م.
- بغية الوعاة ، للسيوطي ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية – لبنان / صيدا.
- بهجة الناظرين إلى تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين ، لرضي الدين أبو البركات الغزي العامري ، ضبط النص وعلق عليه: أبو يحيى عبد الله الكندري – دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان ط١، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م.

(ت)

- – تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ، تح : إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
- – التبيان في إعراب القرآن ، للعكبري ، تح: علي محمد البجاوي ، الناشر : عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، لابن هشام الأنصاري ، تح: د. عباس مصطفى الصالحي ، دار الكتاب العربي ، ط١، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.

- – تذكرة الأريب في تفسير الغريب _ غريب القرآن الكريم – لابن الجوزي ، تح: طارق فتحي السيد ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ط١: ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م .
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان الأندلسي ، تح: د. حسن هنداوي ، والناشر: دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا ، ط١.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تح: محمد كامل بركات – دار الكتاب العربي للطباعة والنشر (١٣٨٧ هـ/ ١٩٦٧ م) – وزارة الثقافة.
- – تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ، الصفدي ، تح : السيد الشرقاوي ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط١: ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.
- التصريح بمضمون التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري ، دار الكتب العلمية –بيروت– لبنان ، ط١: ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.
- التعريفات للجرجاني ، تح : جماعة من العلماء ، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان ، ط١ ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م.
- التعريفات الفقهية ، لمحمد عميم الإحسان المجددي البركتي، دار الكتب العلمية (إعادة صف للطبعة القديمة في باكستان ١٤٠٧هـ– ١٩٨٦م) ، ط١، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م .
- التعليقة على كتاب سيبويه ، للفارسيّ ، تح: د. عوض بن حمد القوزي ، ط١، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
- تفسير الرازي = مفاتيح الغيب = التفسير الكبير ، للرازي خطيب الري ، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط٣ – ١٤٢٠ هـ.
- تفسير الطبري = جامع البيان في تأويل القرآن ، للطبري ، تح: أحمد محمد شاكر ، مؤسسة الرسالة ، ط١، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.
- التفسير الوسيط ، للواحدي ، تح : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، الدكتور أحمد محمد صيرة، الدكتور أحمد عبد الغني الجمل، الدكتور عبد الرحمن عويس ، وقدمه: أ.د عبد الحي الفرماوي ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان – ط١، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤ م.

- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة للصغاني. مطبعة دار الكتب – القاهرة.
- تكملة المعاجم العربية ، لرينهارت بيتر آن دُوزِي ، نقله إلى العربية وعلق عليه: محمَّد سَليم النعَيمي جـ ١ – ٨، وجمال الخياط جـ ٩، ١٠- وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية- ط١، من ١٩٧٩ – ٢٠٠٠ م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، لناظر الجيش ، تح: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون ، والناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية ، ط١، ١٤٢٨ هـ.
- توجيه اللمع ، لابن الخباز ، تح: أ. د. فايز زكي محمد دياب، أصل الكتاب: رسالة دكتوراة – كلية اللغة العربية جامعة الأزهر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – جمهورية مصر العربية ، ط٢، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
- التوضيح لشرح الجامع الصحيح ، لابن الملقن ، تح: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث ، دار النوادر، دمشق – سوريا ، ط١: ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، للمرادي تح : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر ، دار الفكر العربي – ط١- ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.

(ج)

- جامع الدروس العربية ، تأليف : صطفى بن محمد سليم الغلاييني المكتبة العصرية، صيدا – بيروت – ط ٢٨، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م .
- الجمل في النحو ، للخليل ، د. فخر الدين قباوة ، ط٥، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م. – جمهرة أنساب العرب ، لابن حزم الأندلسي القرطبي ، تح: لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١، ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م .
- الجنى الداني في حروف المعاني ، للمرادي ، تح : د فخر الدين قباوة ، والأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ط١، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢م.

(ح)

- حاشية الدسوقي على مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني ، تأليف : محمد بن عرفة الدسوقي ، تح: عبد الحميد هنداوي ، المكتبة العصرية، بيروت.
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ، ، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ، ط١- ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.
- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ، تح: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق – بيروت ، ط٤، ١٤٠١ هـ.
- الحجة للقراء السبعة ، للغارسي ، تح : بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي ، وراجعه ودققه: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف الدقاق ، دار المأمون للتراث – دمشق / بيروت – ط٢، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م.
- حروف المعاني ، للزجاجي ، تح : علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة – بيروت – ط١، ١٩٨٤م.
- الحواشي على درة الغواص لابن بري وابن ظفر، تح: عبد الحفيظ فرغلي علي قرني ، والناشر: دار الجيل، بيروت – لبنان ، ط١، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م.

(خ)

- خزانة الأدب ، للبغدادي ، تح : شرح: عبد السلام محمد هارون ، والناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط٤، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.
- الخصائص ، لابن جني ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط١، د.ت.

(ر)

- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، تح: د. أحمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، ط (٢) ١٤٠٥هـ.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، للألوسي ، تح: علي عبد الباري عطية ، والناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١: ١٤١٥ هـ.

(د)

- درة التنزيل وغرة التأويل ، للخطيب الإسكافي ، تح: د/ محمد مصطفى آيدين ، والناشر: جامعة أم القرى، وزارة التعليم العالي سلسلة الرسائل العلمية الموصى بها (٣٠) معهد البحوث العلمية مكة المكرمة ، ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- درة الغواص في أوهام الخواص ، للحريري ، تح : عرفات مطرجي ، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت ، ط١، ١٤١٨/١٩٩٨هـ
- ديوان الإسلام ، لابن الغزي ، تح: سيد كسروي حسن ، والناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،ط١، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
- ديوان جرير ص٢١١ - تح / كرم البستاني- دار بيروت – ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- ديوان حسان، تحقيق الدّكتور وليد عرفات، دار صادر، بيروت، ١٩٧٤م، وطبعة أخرى بتحقيق الدّكتور سيّد حنفي حسين، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣م .
- ديوان الفرزدق، نشر الصاوي (١٣٥٤ هـ) - دار صادر، بيروت.
- ديوان المتنبي شرح العكبري = التبيان في شرح الديوان للعكبري ، تح : مصطفى السقا ، وإبراهيم السقا ، وإبراهيم الأبياري ، وعبد الحفيظ شلبي ، والناشر : دار المعرفة ، وعنهم نشره موقع المكتبة الوقفية منذ عم ٢٠١٢م .
- ديوان امرئ القيس بن حجر. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف مصر، ط٤.
- ديوان المعاني، لأبي هلال العسكري، عالم الكتب، بيروت، (د. ت) .

(س)

- السبعة في القراءات ، لابن مجاهد ، تح : شوقي ضيف ، والناشر: دار المعارف – مصر – ط٢: ١٤٠٠هـ.
- السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة ، لمحمد النجدي المكي ، تح: لابن سليمان العثيمين – مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان – ط١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
- سر صناعة الإعراب ، لابن جني ، والناشر: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان ، ط١: ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

- سفر السعادة وسفير الإفادة لعلم الدين السخاوي ، د. محمد الدالي ، تقديم: د. شاكر الفحام (رئيس مجمع دمشق) ، والناشر: دار صادر ، ط٢، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- السلوك لمعرفة دول الملوك ، للمقريزي ، محمد عبد القادر عطا ، والناشر: دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت ، ط١: ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- سنن ابن ماجة ، لابن ماجة ، تح: محمد فؤاد عبد الباقي ، والناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.

(ش)

- شرح أبيات مغني اللبيب ، لابن هشام الأنصاري ، تح: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق - دار المأمون للتراث، بيروت - ط-٢-١ (جـ ١ - ٤) ، (جـ ٥ - ٨)- (١٣٩٣ - ١٤١٤ هـ).
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ،لأبي الفلاح - تح: محمود الأرناؤوط ، دار ابن كثير، دمشق - بيروت ، ط١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- شرح ابن عقيل ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد ، والناشر : دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه ، ط٢٠- ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، تح: محمد باسل عيون السود ، والناشر: دار الكتب العلمية ، ط١- ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- شرح أبيات مغني اللبيب ، للبغدادي ، تح: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق ، والناشر: دار المأمون للتراث، بيروت - ط٢: (جـ ١ - ٤) ، وط١ ، (جـ ٥ - ٨) - عام النشر: عدة سنوات (١٣٩٣ - ١٤١٤ هـ) .
- شرح ألفية ابن مالك ، للأشموني ، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ، ط١- ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) ، تح : مجموعة محققين ، والناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة ، ط١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

- شرح ألفية ابن مالك ، للمكودي تح: الدكتور عبد الحميد هنداوي ، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان ، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٥م .
- شرح تسهيل الفوائد ، لابن مالك ، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، ط١– ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
- شرح التصريف ، لأبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني ، تح: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي – مكتبة الرشد – الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ–١٩٩٩م .
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، تح: فواز الشعار ، إشراف : إميل يعقوب ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .
- شرح درة الغواص في أوهام الخواص (مطبوع ضمن «درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها»)، لأحمد بن محمد الخفاجي المصري ، تح : عبد الحفيظ فرغلي علي قرني ، دار الجيل، بيروت – لبنان – ط١، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م.
- شرح شافية ابن الحاجب ، للرضي ، تح : د. عبد المقصود محمد عبد المقصود (رسالة الدكتوراة) ، مكتبة الثقافة الدينية ، ط١– ١٤٢٥ هـ– ٢٠٠٤م .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لابن هشام ، تح : عبد الغني الدقر ، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، للجوجري ، تح: نواف بن جزاء الحارثي، والناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق) ، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، تح: محمد محيى الدين عبد الحميد ، والناشر: القاهرة، د.ت .
- شرح قواعد الإعراب لابن هشام ، تأليف: محمد بن مصطفى القوجوي ، تح : إسماعيل مروة ، الناشر : دار الفكر المعاصر – لبنان سوريا .
- شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي ، والناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة ، ط١– ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م.
- شرح الكافية للرضي الاستراباذي، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٥ هـ.

- شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي ، تح : أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي ، والناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ط١، ٢٠٠٨ م.
- شرح المفصل لابن يعيش ، وقدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب ، والناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- شرح المقدّمة المُحْسِبَة، لابن بابشاذ، تحقيق خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط (١) ١٩٧٦م.
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ، لنشوان بن سعيد الحميرى اليمني ، تح: د حسين بن عبد الله العمري – مطهر بن علي الإرياني – د يوسف محمد عبد الله ، والناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان)، دار الفكر (دمشق – سورية) ط١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

(ص)

- صحيح البخاري = الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه ، للبخاري ، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر ، والناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)ط١، ١٤٢٢هـ
- صحيح مسلم = المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ، تح: محمد فؤاد عبد الباقي ، والناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

(ض)

- ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٩٨٠م.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، للسخاوي ، والناشر: منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت. د. ت.

(ط)

- طبقات الشافعية ، لابن قاضي شهبة ، تح: د. الحافظ عبد العليم خان
- دار النشر: عالم الكتب – بيروت ، ط١، ١٤٠٧ هـ.

(ع)

- العُدّة في إعراب العُمدَة ، لابن فرحون المدني ، تح: مكتب الهدي لتحقيق التراث ، والناشر: دار الإمام البخاري – الدوحة ، ط١، د. ت.
- علل النحو ، لابن الوراق ، تح : محمود جاسم محمد الدرويش ، والناشر: مكتبة الرشد – الرياض / السعودية ، ط١، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.

(غ)

- غرائب التفسير وعجائب التأويل ، لتاج القراء الكرماني – دار النشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية – جدة، مؤسسة علوم القرآن – بيروت.

(ف)

- فتح رب البرية في شرح الآجرومية فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي) ، (مؤلف الشرح): أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي ، والناشر: مكتبة الأسدي، مكة المكرمة – ط١،١٤٣١هـ-٢٠١٠ م.

(ق)

- القلادة الجوهرية شرح الحلاوة السكرية لزين الدين شعبان الآثاري ، تح : محمد السعيد عبدالله عامر، دار الطباعة المحمدية – ط٢ عام ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.
- قواطع الأدلة في الأصول ، المروزى السمعاني ، تح: محمد حسن محمد حسن اسماعيل الشافعي ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان– ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٩م.
- القواعد للحصني ، د وتح: د. عبد الرحمن بن عبد الله الشعلان، د. جبريل بن محمد بن حسن البصيلي ، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية– ط١، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م .
- قوة النقد البناء لهندري ويسينجر ، مكتبة جرير، ط١، ٢٠٠١م .

(ك)

- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة ، لابن قَايْماز الذهبي ، تح: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب – دار القبلة للثقافة الإسلامية ، مؤسسة علوم القرآن، جدة – ط١، ١٤١٣ه – ١٩٩٢ م.

- الكافية في علم النحو ، لابن الحاجب ، تح: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر – الناشر: مكتبة الآداب – القاهرة – ط١، ٢٠١٠ م.
- الكامل في اللغة والأدب ، للمبرد ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الناشر: دار الفكر العربي – القاهرة ، ط٣- ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- كتاب الألفاظ والأساليب ص ٣٣مجمع اللغة العربية- هيئة الكتاب العامة لشؤون المطابع الأميرية – القاهرة ٢٠٠٠م.
- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ، للمنتجب الهمذاني حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه: محمد نظام الدين الفتيح ، والناشر: دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية – ط١، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- الكتاب لسيبويه ، تح: عبد السلام محمد هارون ، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- الكشاف للزمخشري الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت ، ط٣ - ١٤٠٧ هـ.
- كشف المشكل في النّحو، لعليّ بن سليمان الحيدرة اليمني، تحقيق الدّكتور هادي عطيّة مطر، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط (١) ١٤٠٤هـ.
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن ، للثعلبي ، تح: الإمام أبي محمد بن عاشور ، ومراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي ، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان – ط١- ١٤٢٢، هـ - ٢٠٠٢ م.
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، للكفوي ، تح: عدنان درويش – محمد المصري – الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت.

(ل)

- اللامات للزجاجي ، تح: مازن المبارك ، الناشر: دار الفكر – دمشق – ط٢، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- لباب الآداب ، لأسامة بن منقذ ، أحمد محمد شاكر ، الناشر: مكتبة السنة، القاهرة ، ط٢، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- اللباب في علل البناء والإعراب ، للعكبري ، د. عبد الإله النبهان ، والناشر: دار الفكر – دمشق ، ط١، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

- اللمحة في شرح الملحة ، لابن الصائغ ، تح : إبراهيم بن سالم الصاعدي ، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.

(مـــ)

- مجاز القرآن ، لأبي عبيدة ، تح: محمد فواد سزگين - الناشر: مكتبة الخانجى - القاهرة- ط: ١٣٨١ هـ.
- المجتبى من مشكل إعراب القرآن ، لأحمد بن محمد الخراط، أبو بلال ، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة - عام النشر: ١٤٢٦هـ.
- مجلة موصليات ع ٣٩ ص ٤٤ عام ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
- المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، لابن حجر العسقلاني ، تح: الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي- دار المعرفة - بيروت- ط١(جـ ١) / ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م- (جـ ٢ - ٤) / ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م
- مجلة الرسالة الإسلامية العدد ١١١- ص ٥٦:٥٣.
- مجمل اللغة ، لابن فارس ، تح : زهير عبد المحسن سلطان ، دار النشر: مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط٢ - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- المحكم والمحيط الأعظم ، لابن سيده المرسي ، تح : عبد الحميد هنداوي ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – ط١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- المدخل إلى تقويم اللسان ، لابن هشام اللخمي ، تح: الأستاذ الدكتور حاتم صالح الضامن ، الناشر: دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- المرتجل (في شرح الجمل) ، لابن الخشاب ، تح: علي حيدر (أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق) ، الطبعة: دمشق، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، جلال الدين السيوطي ، تح : فؤاد علي منصور ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

- المسائل الحلبيات ، للفارسيّ ، تح: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – ط١، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.
- معاني القرآن للفراء ، تح: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي ، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر – ط١.
- معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ، تح: عبد الجليل عبده شلبي ، الناشر: عالم الكتب – بيروت – ط١- ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .
- المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل ، بهاء الدين بن عقيل ، تح: د. محمد
- كامل بركات ، الناشر: جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة) ، ط١، (١٤٠٠ – ١٤٠٥ هـ).
- مسالك القول في النقد اللغوي ص ٢٧ ، لصلاح الدين الزعبلاوي – دار العلوم للطباعة والنشر ، ط١، الرياض ١٩٨١م .
- مسند الحميدي ، حقق نصوصه وخرج أحاديثه: حسن سليم أسد الدَّارَانيّ ، الناشر: دار السقا، دمشق – سوريا ، ط١، ١٩٩٦ م.
- معجم تاج العروس من جواهر القاموس ، للزَّبيدي ، تح : مجموعة من المحققين ، الناشر: دار الهداية .
- معجم الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، للجوهري الفارابي ، تح : أحمد عبد الغفور عطار- الناشر: دار العلم للملايين – بيروت ، ط٤- ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م .
- معجم العين ، للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تح : د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي – الناشر: دار ومكتبة الهلال.
- معجم المخصص ، لابن سيده المرسي ، تح: خليل إبراهم جفال – الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ط١، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
- معجم لسان العرب ابن منظور ، الناشر: دار صادر – بيروت – ط٣- ١٤١٤ هـ.
- معجم المؤلفين ، عمر رضا كحالة- الناشر: مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.

- المعجم المفصل في شواهد العربية- د. إميل بديع يعقوب - الناشر: دار الكتب العلمية - ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- المفصل في صنعة الإعراب ، للزمخشري ، تح : د. علي بو ملحم ، الناشر: مكتبة الهلال – بيروت ، ط١، ١٩٩٣م .
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى» ، للعيني ، تح: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر ، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية ، ط١، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
- مقامات الحريري ، للحريري ، الناشر: مطبعة المعارف، بيروت ، عام النشر: ١٨٧٣ م.
- مقاييس اللغة ، لابن فارس ، تح : عبد السلام محمد هارون ، والناشر: دار الفكر ، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- المقتضب للمبرد ، تح : محمد عبد الخالق عظيمة ، الناشر: عالم الكتب. – بيروت.
- المقرّب، لابن عصفور، تحقيق أحمد الجواري، وعبد الله الجبّوري، مطبعة العاني، بغداد ط (١) ١٣٩١هـ.
- المقفى الكبير ، للمقريزي ، تح : محمد اليعلاوي – دار الغرب الاسلامي، بيروت – لبنان – ط٢، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- ملحة الإعراب ، للحريري – دار السلام – القاهرة/ مصر – ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- المنصف ، لابن جني – دار إحياء التراث القديم ، ط١، ١٩٥٤م .
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ، لأبي حيان الأندلسي ، طباعة : أضواء السلف .
- المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي ، ليوسف بن تغري بردي ، تح : دكتور محمد محمد أمين ، تقديم: دكتور سعيد عبد الفتاح عاشور ، الهيئة المصرية العامة للكتاب د. ط.ت .

- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار للمقريزي ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – ط١، ١٤١٨ هـ.

(هـ)

- الهداية في شرح الكفاية مج١ ، لشعبان بن محمد بن داود الآثاري ، رسالة ماجستير للباحث سعيد بن علي بن عبدان الغامدي ، في جامعة أم القرى- ١٤٢١هـ.
- الهداية في شرح الكفاية مج٢ ، لشعبان بن محمد بن داود الآثاري ، رسالة ماجستير للباحث عبد الرحمن بن زايد الشعشاعي البيشي ، في جامعة أم القرى- ١٤٢٣هـ.
- الهداية في شرح الكفاية مج٣ ، لشعبان بن محمد بن داود الآثاري ، رسالة ماجستير للباحث ليث محمد لال محمد ، في جامعة أم القرى- ١٤٢٣هـ.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي – تح: عبد الحميد هنداوي – الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.

(ن)

- نتائج الفكر ، للسهيلي ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – ط١: ١٤١٢ – ١٩٩٢ م .
- نحو وعي لغوي ص ١٩٦ ، لمازن المبارك – مكتبة الفارابي – دمشق سوريا – ١٣٩٠هـ .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء كمال الدين الأنباري ، تح : إبراهيم السامرائي، الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن – الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م.
- النقد اللغوي بين التحرير والجمود لنعمة العزاوي – منشورات دائرة الشؤون الثقافية والنشر – العراق ١٩٨٤م .

تم بحمد الله.

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١-	ملخص	٤٦٦٩
٢-	Abstract	٤٦٧٠
٣-	المقدمة	٤٦٧١
٤-	التمهيد : الآثاري ت (٨٢٨هـ) حياته وآثاره .	٤٦٧٣
٥-	التعريف بكتاب الهداية في شرح الكفاية ومكانته العلمية	٤٦٧٦
٦-	مصادر الهداية	٤٦٧٧
٧-	المبحث الأول : مفهوم النقد وأنواعه	٤٦٧٩
٨-	المبحث الثاني: صور النقد، وأساليبه ومصطلحاته عند الآثاري	٤٦٨١
٩-	المبحث الثالث : شخصية الآثاري الناقدة في ميزان النقد	٤٧٢٤
١٠-	الخاتمة :	٤٧٣٣
١١-	ثبت المصادر والمراجع	٤٧٣٤
١٢-	فهرس الموضوعات	٤٧٤٩